وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

إشكالية تحقيق التوازن بين هدفي السيولة والربحية في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB

من إعداد الطالبة:
-شريقي عربية

تحت إشراف لأستاذ:
-أ. د: حجماوي توفيق

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2022/06/15
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور	محمود العوني	رئيسا
الدكتور	حجماوي توفيق	مشرفا
الدكتور	بن حاسيين بن عمر	ممتحنا

السنة الجامعية :2022/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: مالية وبنوك

بعنوان:

إشكالية تحقيق التوازن بين هدفي السيولة والربحية في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB

من إعداد الطالبة:
-شريقي عربية

تحت إشراف الأستاذ:
-أ. د: حجماوي توفيق

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2022/06/15
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور	محمود العوني	رئيسا
الدكتور	حجماوي توفيق	مشرفا
الدكتور	بن حاسيين بن عمر	ممتحنا

السنة الجامعية :2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم "

سورة البقرة الآية 32

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أمد الله في عمرهما

إلى كل الأحباب والأصدقاء

إلى كل من علمني حرفا ولقنني علما نافعا

أساتذتي ومعلمي الأفاضل

إلى كل طالب علم جاد

إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء اهدي خلاصة عملي وثمرة جهدي المتواضع.

شريقي عربية

كلمة شكر

لله تعالى الشكر أولا وأخيرا ومنه التوفيق والنجاح وحده لا شريك له الذي أمدني بالقوة والإرادة لإنجاز هذا العمل المتواضع.

وأتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان للأستاذ الدكتور حجماوي توفيق على قبوله الإشراف على هذا العمل وعلى كل ما أسهم به من توجيهات ونصائح من خلال متابعته لهذا العمل متمنية له كل التوفيق والنجاح في مسيرته العلمية والعملية وان يجعل الله تعالى خير أعماله خواتمها.

كما اشكر كل أساتذتي الأجلاء الذين تلقيت منهم مبادئ البحث العلمي عبر كامل مشواري الدراسي الجامعي والذين ساهموا في تأطيري وإضافة الكثير إلى رصيدي العلمي والمعرف

ملخص الدراسة:

تعتبر إدارة السيولة من أبرز التحديات التي تواجه البنوك التجارية، حيث أن إدارة السيولة تنشأ أساسا من حقيقة أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية إذ أن إدارة السيولة في البنوك التجارية تكمن في احتساب كل من السيولة والربحية عن طريق نسب محددة منصوصة ضمن قوانين مصرفية وهذا لتقدير كليهما والمقارنة بينهما ولان الربحية هدف والسيولة قيد عليه على البنك أن يسعى الى تعظيم أرباحه وفي المقابل الحفاظ على الحد الأدنى المناسب من السيولة من اجل مواجهة طلبات المودعين ويكون ذلك عن طريق التوفيق الأمثل بينهما، لهذا هدفت هذه الدراسة للتعرف على إشكالية تحقيق التوازن بين هدفي السيولة والربحية في البنوك التجارية، حيث تم تقدير مستوى السيولة والربحية في بنك الخليج الجزائر AGB لغرض تحديد مدى التوافق الذي يحققه البنك بين السيولة والربحية وذلك من خلال حساب وتحليل مؤشرات السيولة والربحية للبنك واتضح أن بنك الخليج الجزائر AGB يتمتع بسيولة جيدة وله القدرة على الوفاء بالتزاماته خاصة قصيرة الأجل، وقد توصلنا الى أن بنك الخليج الجزائرAGB قد حقق أرباح وعوائد مالية مقبولة نوعا ما خلال فترة الدراسة 2020/2015.

Abstract:

Liquidity management is one of the most important challenges facing commercial banks, as liquidity management arises mainly from the fact that there is a trade-off between liquidity and profitability. As the liquidity management in commercial banks lies in calculating both liquidity and profitability through specific ratios stipulated within banking laws in order to estimate and compare both of them. In view of the fact that profitability is a goal and liquidity is a constraint on it, the bank must strive to maximize its profits and in return maintain the appropriate minimum amount of liquidity in order to meet depositors' demands, through optimal reconciliation between them. For this reason, this study aimed to identify the problem of achieving a balance between the two objectives of liquidity and profitability in commercial banks, where the level of liquidity and profitability in AGB Gulf Bank was estimated for the purpose of determining the extent of compatibility that the bank achieves between liquidity and profitability, by calculating and analyzing the bank's liquidity and profitability indicators. Accordingly, AGB has good liquidity and the ability to meet its obligations, especially short-term. Moreover, we have concluded that AGB Gulf Bank Algeria has achieved somewhat acceptable profits and financial returns during the study period 2015/2020.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
ملخص الدراسة	VI
قائمة المحتويات	VII.VIII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
المقدمة	ا. ب. ج. د
الفصل الأول: إدارة السيولة في البنوك التجارية	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية السيولة	3
المطلب الأول: تطور فكرة السيولة واهم تعاريفها	3
المطلب الثاني: أهمية السيولة واهم مكوناتها والعوامل المؤثرة فيها	6
المبحث الثاني: نظريات إدارة السيولة وقياسها	11
المطلب الأول: نظريات إدارة السيولة وأهميتها	11
المطلب الثاني: مؤشرات قياس السيولة وأهداف السيولة	14
المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة حسب ما جاءت به لجنة بازل وسيولة المصرف وسيولة الجهاز المصرفي	17
المطلب الأول: إدارة مخاطر السيولة حسب ما جاءت به لجنة بازل	17
المطلب الثاني: سيولة المصرف وسيولة الجهاز المصرفي	20
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية	
تمهيد	23
المبحث الأول: ماهية الربحية في البنوك التجارية	24
المطلب الأول: مفهوم الربحية	24
المطلب الثاني: مقاييس الربحية والعوامل المؤثرة فيها	28
المبحث الثاني: تشابك العلاقات بين السيولة والربحية وتعظيم الربحية في البنوك التجارية	35
المطلب الأول: التعارض بين الربحية والسيولة في البنك التجاري	35
المطلب الثاني: تعظيم الربحية في البنوك التجارية	36

المبحث الثالث: التوفيق بين السيولة والربحية في البنك التجاري	**37**
المطلب الأول: أساليب إدارة الأصول لحل مشكلة السيولة والربحية	**37**
المطلب الثاني: هيكل الأصول كنموذج للتوفيق بين السيولة والربحية	**38**
خلاصة الفصل	**40**
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB	
تمهيد	**42**
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر AGB	**43**
المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الخليج الجزائر AGB	**43**
المطلب الثاني: المساهمون في بنك الخليج الجزائر AGB وهيكله التنظيمي	**44**
المبحث الثاني: مؤشرات قياس السيولة والربحية لدى بنك الخليج الجزائر AGB	**47**
المطلب الأول: مؤشرات قياس السيولة لدى بنك الخليج الجزائر AGB	**49**
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الربحية لدى بنك الخليج الجزائر AGB	**55**
المبحث الثالث: تفسير وتحليل نسب السيولة والربحية لبنك الخليج الجزائر AGB	**61**
المطلب الأول: تفسير وتحليل نسب السيولة لبنك الخليج الجزائر AGB	**61**
المطلب الثاني: تفسير وتحليل نسب الربحية لبنك الخليج الجزائر AGB	**66**
خلاصة الفصل	**73**
الخاتمة	**75**
قائمة المراجع	**77**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
3-1	ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB جانب الأصول 2015-2020	47
3-2	ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB جانب الخصوم 2015-2020	48
3-3	نسبة الرصيد النقدي لبنك الخليج الجزائر AGB 2015-2020	49
3-4	نسبة الاحتياطي القانوني الخليج الجزائر AGB 2015-2020	51
3-5	نسبة السيولة القانونية لبنك الخليج الجزائر AGB 2015-2020	52
3-6	نسبة التوظيف لبنك الخليج الجزائر AGB 2015-2020	53
3-7	نسبة التوظيف لبنك الخليج الجزائر AGB 2015-2020	54
3-8	معدل العائد على إجمالي الأصول لبنك الخليج الجزائر AGB 2015-2020	55
3-9	معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر AGB 2015-2020	56
3-10	مضاعف حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر AGB 2015-2020	57
3-11	معدل العائد على الأموال المتاحة لبنك الخليج الجزائر AGB 2015-2020	58
3-12	معدل العائد على الودائع لبنك الخليج الجزائر AGB 2015-2020	59
3-13	نسبة هامش الربح لبنك الخليج الجزائر AGB 2015-2020	60

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مكونات السيولة	8
2-1	العوامل المؤثرة في السيولة	10
3-1	مؤشرات قياس السيولة في البنوك التجارية	14
1-2	مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية	28
2-2	العوامل المؤثرة على الربحية	34
1-3	حصص المساهمين في بنك الخليج الجزائر AGB	45
2-3	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر AGB	46
3-3	تطور نسبة الرصيد النقدي لبنك الخليج الجزائر AGB	61
4-3	تطور نسبة الاحتياطي القانوني لبنك الخليج الجزائر AGB	62
5-3	تطور نسبة السيولة القانونية لبنك الخليج الجزائر AGB	63
6-3	تطور نسبة التوظيف لبنك الخليج الجزائر AGB	64
7-3	تطور نسبة التوظيف لبنك الخليج الجزائر AGB	65
8-3	تطور معدل العائد على إجمالي الأصول لبنك الخليج الجزائر AGB	66
9-3	تطور معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر AGB	67
10-3	تطور مضاعف حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر AGB	68
11-3	تطور معدل العائد على الأموال المتاحة لبنك الخليج الجزائر AGB	69
12-3	تطور معدل العائد على الودائع لبنك الخليج الجزائر AGB	70
13-3	تطور نسبة هامش الربح لبنك الخليج الجزائر AGB	71

المقدمة العامة

المقدمة

البنوك التجارية هي أساس أي نظام مصرفي والتي تتركز أنشطتها حول الوساطة المالية أو بعبارة أخرى هي المؤسسات التي يلتقي عندها عرض النقود بالطلب عليها (أصحاب العجز مع أصحاب الفائض) وتمثل البنوك التجارية الركيزة الأساسية في اقتصاد أي بلد فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات الصناعية والتجارية والخدمية وغيرها...

يتمثل الدور الأساسي للبنوك التجارية في تلقي الودائع من جهة، وتقديمها في شكل قروض أو استثمارات من جهة أخرى، ومن خلال هذه العملية فإن البنوك التجارية تحقق منافع لحسابها الخاص، وبالتالي فهي تسعى دائما إلى توطيد العلاقة مع عملائها وتحقيق مستوى أعلى من الرضا للعملاء الحاليين من أجل جذب المزيد من العملاء المحتملين، وهذا سينعكس إيجابا على المركز التنافسي للبنك و كذلك على حصته في السوق، وبالتالي تحقيق مستويات أعلى من الربحية وهي الهدف الأساسي للبنك التجاري، ولكن البنك لا يستطيع أن يتمادى في هذا السبيل لأنه مقيد بحدود، فإذا تجاوزها يهدد كيانه المالي ويهدم الهدف الذي كان يسعى الى تحقيقه، لأنه عندما يضيف البنك إلى قروضه فإنه يضيف أيضاً إلى حجم الالتزامات التي يرتبط بها وبالتالي يجب عليه أن يكون مستعداً لتلبية طلبات الدائنين الجدد، إذا يجب أن يمتلك البنك نقد حاضر بكمية كافية من السيولة لتلبية الطلبات المحتملة للمودعين في أي وقت.

كما أن خوف البنوك التجارية من فقدان ثقة عملائها بها يستلزم الحفاظ على قدر كبير من السيولة مما يضطرها إلى عدم استثمار هذه الأموال في مشاريع مختلفة وبالتالي الوقوع في مشكلة السيولة سواء بالنقص أو الزيادة مما يؤدي بهذه البنوك للبحث عن حلول لهذه المشكلة من خلال الإدارة الجيدة لسيولتها من اجل الحفاظ على الربحية والتي تمثل النتيجة الطبيعية التي يرغب فيها الملاك، ومن الأهداف الرئيسية التي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقها هي توفير السيولة وتحقيق الربحية في نفس الوقت وهذان الهدفان مهمان للغاية ويصعب تنفيذهما في ارض الواقع.

وفي هذا الصدد تسعى البنوك التجارية دائما إلى تحقيق أعلى ربح ممكن وفي المقابل ستواجه مخاطر عدم القدرة على سداد السحوبات المفاجئة للمودعين أي نقص السيولة وبالتالي فإن العلاقة معكوسة بين السيولة والربحية أي كلما ارتفعت الربحية زادت مخاطر السيولة والعكس صحيح وهذا ما جعل البعض يعتبرهما قيدين متعارضين.

إذا يتوجب على البنوك التجارية أن توازن بين السيولة والربحية بشكل جيد وسليم وبالتالي فإن تقييم الأداء في البنوك التجارية له أهمية خاصة في متابعة العمل المصرفي للتعرف على مختلف جوانب الأنشطة الاستثمارية.

الإشكالية:

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى نجاح البنوك التجارية في عملية التوفيق بين هدفي السيولة والربحية؟**

الأسئلة الفرعية:

- لماذا تلجأ البنوك التجارية إلى موازنة السيولة والربحية؟
- ما هي الخطوات المتبعة في تحقيق التوازن بين السيولة والربحية؟
- إلى أي مدى يطبق البنك قيد الدراسة التوازن بين السيولة والربحية؟

الفرضيات:

- يعتبر توفير السيولة من أهم وظائف البنوك التجارية.
- الربحية هي الهدف الأساسي للبنوك التجارية.
- هناك علاقة عكسية بين السيولة والربحية.

المنهج المتبع:

تشمل المنهجية جانبين:

الجانب النظري:

حيث اعتمدت فيه على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل وتوضيح ماهية كل السيولة والربحية وطرق الموازنة بينهما وذلك بالاعتماد على الكتب والمراجع والدراسات المتعلقة بالموضوع.

الجانب التطبيقي:

حيث اعتمدت فيه على المنهج المقارن لمقارنة النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بقياس كل من السيولة والربحية باستخدام الأدوات والمؤشرات مالية.

أسباب اختيار الموضوع:

- كون الموضوع يدخل ضمن التخصص.
- الميل للدراسات الاقتصادية والمالية للبنوك.
- الأهمية الكبيرة التي يحظى بها الموضوع.
- حداثة الموضوع وقلة الدراسات في هذا المجال.
- تعتبر قضية السيولة والربحية من القضايا المهمة في المجال المصرفي.

أهداف الدراسة:

- توضيح مفهوم كل من السيولة والربحية والجوانب المختلفة المتعلقة بهما.
- التعرف على الأدوات والأساليب التي تعتمد عليها البنوك التجارية للتوفيق بين السيولة والربحية.
- إبراز العلاقة بين السيولة والربحية وأهمية كل منهما.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على كل من السيولة والربحية في البنوك التجارية، من حيث مفهومهما طرق احتسابهما والعوامل المختلفة التي تؤثر عليهما والأخذ بعين الاعتبار طرق التوفيق بين الاحتفاظ بالسيولة وتحقيق الربحية.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول منه فصلين نظريين وفصل تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة و خاتمة ,خصص الفصل الأول لإدارة السيولة في البنوك التجارية حيث قسم إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول ماهية السيولة أما المبحث الثاني تناول نظريات إدارة السيولة وقياسها والمبحث الثالث تضمن إدارة مخاطر السيولة حسب ما جاءت به لجنة بازل والفرق بين سيولة المصرف وسيولة الجهاز المصرفي أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية وقد قسم إلى ثلاث مباحث أيضا تناول المبحث الأول ماهية الربحية في البنوك التجارية والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تشابك العلاقات بين السيولة والربحية وتعظيم الربحية في البنوك التجارية أما المبحث الثالث تضمن التوفيق بين السيولة و الربحية في البنك التجاري .

أما الفصل التطبيقي تضمن أيضا ثلاث مباحث، المبحث الأول كان حول نشأة وتعريف بنك الخليج الجزائر AGB أما المبحث الثاني تناول مؤشرات قياس كل من السيولة والربحية لدى بنك الخليج الجزائر AGB، المبحث الثالث تناول تفسير وتحليل نسب السيولة والربحية لدى بنك الخليج الجزائر AGB.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

أطروحة دكتوراه بعنوان **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة و الربحية،** تقدمت بها **لعراف زاهية** إلى **كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية** في جامعة **محمد بوضياف المسيلة سنة 2020**، حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية الجزائرية بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري(BADR) وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها : انخفاض في بعض نسب السيولة وهذا يعكس صعوبة في قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية تجاه المودعين لأسباب متعددة لعل أبرزها موجة التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تشهده البلاد، انخفاض في بعض نسب الربحية ، إذ أن البنك يشهد تراجعا كبيرا في عوائده بالإضافة إلى وجود قصور في كفاءة البنك على تحقيق الاستثمار الأنجح لأمواله و أن الرفع من نسب السيولة لم يكن يؤدي دائما إلى ارتفاع نسب الربحية بل وقد أدى إلى تراجعها في أغلب الحالات.

الدراسة الثانية:

أطروحة دكتوراه بعنوان **نمط العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة وأثرها في إنتاجية المصرف** دراسة **تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة (2012–2017)**، تقدم بها **أحمد علي حسين** إلى **كلية الدراسات العليا** في جامعة **السودان للعلوم والتكنولوجيا سنة 2019**، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة دراسة الأهداف المصرفية الثلاثة المتمثلة في (الربحية، السيولة، الملاءة) مجتمعة للتوصل إلى مقياس يظهر من خلاله درجة كل هدف (مرتفع، منخفض) ولكل مصرف، وبيان علاقة هذه الدرجة في رسم إستراتيجية مصرفية تمكنه من تطوير وتحسين إنتاجية المصارف، بالإضافة إلى ذلك البحث في العلاقة والتأثير بين الربحية والسيولة والملاءة في الإنتاجية المصرفية، وتحددت عينة الدراسة بأربعة عشر مصرف من مصارف القطاع الخاص في العراق وتوصلت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن النمط الذي سجل أعلى إنتاجية للمصارف (HLL) كان أفضل إستراتيجية يمكن تبنيها من قبل المصارف، بينما لم تؤكد الاختبارات الإحصائية عليه، أي لم تبين تأثير هذا النمط وفق الاختبارات الإحصائية في إنتاجية المصرف، بينما ظهر المستوى الخامس في محفظة الأنماط والمتمثل ب (HLH) أي (ربحية عالية وسيولة منخفضة وملاءة عالية) وقد كانت إنتاجية المصرف فيها (1) هو النمط الذي تبين في معادلة الانحدار، أي أن السيولة ترتبط عكسيا مع الإنتاجية وترتبط الربحية والملاءة طرديا مع الإنتاجية الكلية للمصارف، إذ أن ذلك يتطابق مع ما جاء في النمط (HLH)، برغم من عدم وجود كل من علاقات الارتباط والتأثير فيما بين تلك المتغيرات.

الدراسة الثالثة:

رسالة ماجستير بعنوان **تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، تقدم بها الباحث **فهد محمد سعد المحجان** إلى **كلية الأعمال قسم المحاسبة** في جامعة **الشرق الأوسط سنة 2012**، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل القوائم المالية للشركات محل الدراسة وللسنوات 2009، 2010، 2011.وفي ضوء ذلك جرى جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة، منها المتوسطات والانحرافات واختبارt لعينتين وتحليل الانحدار المتعدد. وبعد إجراء عملية التحليل لبيانات الدراسة وفرضياتها توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها العلاقة بين مكونات المزيج التمويلي ونسبة المديونية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية هي علاقة عكسية، أما بالنسبة للعلاقة بين مكونات المزيج التمويلي ودرجة السيولة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية فهي علاقة ايجابية، وأخيرا العلاقة بين مكونات المزيج التمويلي ونسبة الربحية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية هي علاقة عكسية.

الدراسة الرابعة:

رسالة ماجستير ب عنوان **THE IMPACT OF LIQUIDITY ON PROFITABILITI An explanatory study of the banking sector between 2008 and 2017** تقدم بها الباحثان Rodney Bwacha & Jing Xi Chembe إلى **كلية أوميو للأعمال والاقتصاد** في جامعة UMEA **سنة 2018**، حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة تحديد تأثير السيولة على الربحية. في سياق العمل العادي، في بيئة متعددة المناطق الجغرافية وفي أفق زمني متوسط طويل الأجل. تم إجراء دراسة كمية على عينة بحث تضم 50 بنكًا والتي تصادف أنها جزء من أكبر 100 بنك في العالم من حيث حجم الأصول وكانت فترة الدراسة 10 سنوات، أي ما بين 2008 و2017. تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن نسبة الودائع إلى الأصول (DAR) فقط لها تأثير كبير على الربحية المحسوبة على أنها العائد على حقوق الملكية (ROE) بينما أثبتت جميع الفرضيات الأخرى عدم أهميتها. لم يتم العثور على DAR لتأثير كبير على العائد على الأصول بسبب حيازات الأصول السائلة العالية من قبل البنوك في فترة ما بعد الأزمة. تم العثور على كل من نسبة القرض إلى الودائع (LDR) والنقد وما يعادله إلى نسبة الودائع (CDR) لا يؤثران بشكل كبير على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول بسبب ارتفاع الفائدة المستحقة على الودائع، وارتفاع حيازات الأصول السائلة ومعدلات الإقراض المرتفعة. ومن ثم، استنتج أن السيولة بشكل عام لا تؤثر بشكل كبير على الربحية في القطاع المصرفي.

الدراسة الخامسة:

رسالة ماجستير بعنوان **The Impact of Liquidity on Bank Post Crisis Evidence from European Bank** تقدم بها الباحث **Dimitrios Kalanidis** إلى**SCHOOL OF ECONOMICS BUSINESS ADMINISTRATION & LEGAL STUDIES** في Hellenic International University **سنة 2016، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة البحث** في تأثير السيولة على ربحية 50 بنكًا أوروبيًا كبيرًا، مقاس بالعائد على متوسط الأصول(ROAA)، والعائد على متوسط حقوق الملكية(ROAE)، وصافي هامش الفائدة(NIM)، والربح قبل خصم الضرائب(PBT)، خلال الفترة 2009–2015. يتم فحص العلاقة المذكورة أعلاه خلال هذه الفترة من أجل تحديد تأثير السيولة، بعد الأزمة المالية كان للسيولة دور مهم فيها، فيما يتعلق بالنتائج، أظهروا أنه بالنسبة لكل منROAA وROAE وPBT، كان لجميع مقاييس السيولة المشتقة من الميزانية العمومية ونسب السيولة تأثير سلبي على الربحية. في المقابل، كانت نسبة رأس المال التي تم استخدامها للسيولة المفروضة من قبل التنظيمات مرتبطة بشكل إيجابي. من ناحية أخرى، فيما يتعلق بـ NIM، كانت هناك بعض الاختلافات في النتائج حيث يرتبط صافي القروض إلى إجمالي الأصول ارتباطًا إيجابيًا بالربحية، بينما كانت نسبة رأس المال من المستوى 1 إلى إجمالي الأصول مرتبطة بشكل سلبي مع NIM.

الفصل الأول: إدارة السيولة في البنوك التجارية

تمهيد

تعد قضية إدارة السيولة في البنوك من أكبر التحديات التي تواجه العمل المصرفي، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها مع العملاء، أحيانا نجد أن البنك يفتقد عددا من العملاء بسبب نقص السيولة الكافية أو عدم تلبية طلباتهم في الموعد المتفق عليه، والعكس أن البنك يحتفظ بالسيولة التي تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك الاستخدام غير الأمثل للموارد المتاحة.

وفي هذا الفصل سنتعرف في المبحث الأول على ماهية السيولة والذي قسم إلى مطلبين المطلب الأول تناول تطور فكرة السيولة وأهم تعاريفها والمطلب الثاني تضمن أهمية السيولة واهم مكوناتها والعوامل المؤثرة فيها، وفي المبحث الثاني سنتعرف على نظريات إدارة السيولة وقياسها والذي قسم إلى مطلبين أيضا فالمطلب الأول تضمن نظريات إدارة السيولة وأهميتها والمطلب الثاني تضمن مؤشرات قياس السيولة وأهدافها وأما المبحث الثالث تضمن إدارة مخاطر السيولة حسب ما جاءت به لجنة بازل وسيولة المصرف وسيولة الجهاز المصرفي قسم كذلك إلى مطلبين المطلب الأول كان حول إدارة مخاطر السيولة حسب ما جاءت به لجنة بازل والمطلب الثاني تضمن سيولة المصرف وسيولة الجهاز المصرفي.

المبحث الأول: ماهية السيولة

يتطلب فهم السيولة المصرفية ضرورة تحديد جميع الجوانب المتعلقة بالسيولة في الأعمال المصرفية، والتي سنناقشها فيما يلي.

المطلب الأول: تطور فكرة السيولة واهم تعاريفها

1-تطور فكرة السيولة:

حصر المصرفيون مفهوم السيولة في الأصول التي تأخذ شكل الائتمان قصير الأجل التي تتمثل في القروض التجارية، لأن هذا النوع من الأصول يتمتع بالسيولة الذاتية لأنها تنشأ من عمليات تجارية حقيقية، وبالتالي يتحول هذا النوع من الأصول تلقائيا إلى نقد حاضر بمجرد بيع السلع التي منحت الإعتمادات لشرائها أو صنعها أو تمويل عمليات تسويقها، وهذا ما يسمى بنظرية القرض التجاري والتي دعا إليها أنصار المدرسة الانجليزية في استثمار أموال البنك, حيث ورد في هذه النظرية أن سيولة الأصل تعتمد على إمكانية تحويل هذا الأصل إلى نقد جاهز عند الحاجة، وتعتمد هي الإمكانية بشكل أساسي على وجود سوق تباع فيها هذه الأصول، فإذا كان هناك سوق متسع ومنظم لبيع الأصول طويلة الأجل فهي لا تقل في سيولتها عن الأصول قصيرة الأجل، واشترط أنصار هذه النظرية أن سيولة الأصل يجب أن لا تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد سائل فقط كذلك تحويله الى نقد بدون أي خسارة، إي أصبحت سيولة الأصل تتوقف على : (رمضان، 1997، الصفحات 124-125)

- ✓ وجود سوق تباع فيه الأصول.
- ✓ إمكانية بيع الأصل بدون خسارة تذكر.
- ✓ مدى استخدام الأصل كضمان للحصول على ائتمان البنك المركزي أو إعادة خصمه لديه.

2-تعريف السيولة:

هناك عدة تعاريف تخص السيولة من أهمها:

- السيولة مطلقا تعني النقدية، أما فنيا فتعني قابلية تحول الأصل إلى نقدية بسرعة وبخسائر أقل باعتبار أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، فهي تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، حيث لا يمكن تحديد سيولة أي بنك أو فرد إلا في حدود التزاماته. ومنه فالسيولة تعبر عن قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخير، وإذا كان البنك التجاري هدفه الأساسي هو تحقيق أقصى ربح ممكن، فإن السيولة ماهي إلا أحد القيود على تحقيق الهدف. (الحميد، 2000، الصفحات 230-231)
- السيولة هي قدرة البنك على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، دون تكبد خسائر غير مقبولة.(MAAKA, 2013, p. 1)
- السيولة هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات المقترضين، وتعني أيضا مدى توفر أصول سريعة التحويل إلى نقدية جاهزة بدون الخسارة في قيمتها لمواجهة التزامات البنك (خاصة قصيرة الأجل) في مواعيدها دون تأخير، ويقصد بها أيضا الفرق بين الموارد المتاحة للبنك والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها و بالتالي فان وفرة السيولة تعني وجود فائض في الأموال المتاحة عن قدرة المصرف على الإقراض وحينئذ يستثمر هذا الفائض في الأصول السائلة مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف ولدى البنك المركزي وهذا يعني أن السيولة تتحقق للجهاز المصرفي إذا كانت لديه قدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ومتطلبات العملاء غير التعاقدية بأسعار مناسبة في جميع الأوقات. (عمر و حمزة، 2020، الصفحات 366-367)
- السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية، وهي تعني قدرة البنك على تلبية أو الوفاء بالتزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة.(زاهية، 2020، صفحة 57)
- وتعرف بأّنها قدرة المصرف على التسديد نقداً جميع التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة. (محمد و ناجي، 2017، صفحة 406)

- عرفها صندوق النقد الدولي بأنها المدى الذي يمكن فيه للأصول المالية أن تباع عند إشعار قصير بالقيمة السوقية أو قريب منها، وعرفتها المفوضية الأوروبية للشؤون الاقتصادية والمالية بكونها مصطلح يستخدم في علم المال والاقتصاد لوصف سهولة الحصول على النقود، أما لجنة بازل للرقابة المصرفية فعرفتها بأنها القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند مواعيد استحقاقها دون تكبد خسائر غير مقبولة. (اليفي، 2016، الصفحات 2-3)
- وللسيولة ثلاثة أبعاد: (عائشة، 2017، صفحة 31)

- **الوقت:** وهي السرعة التي يمكن خلالها تحويل الموجودات إلى نقد.
- **المخاطرة:** وهي احتمال هبوط قيمة تلك الموجودات أو احتمالية تقصير أو إهمال.
- **التكلفة:** وهي التضحيات المالية والأخرى التي لا بد من وجودها في عملية تنفيذ ذلك التغيير.

- ينقسم مفهوم السيولة إلى: (نعمات، 2018، صفحة 130)

-**مفهوم كمي:** ويعبر عنه بكمية الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما للإيفاء بالالتزامات المستحقة والمترتبة على المصرف دون تأخير.

-**مفهوم نقدي:** ويعبر عنه بكمية الموجودات القابلة للتحويل السريع إلى نقد، مضافا إليها الأموال التي يتم الحصول عليها نتيجة تسديد التزامات العملاء، أو من خلال الحصول على ودائع جديدة.

- السيولة هي انسياب حركة النقدية (لأنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل) في الأجل القصير (عادة اقل من سنة) دون ضغوط غير عادية وبشكل متوازن مع الأهداف الأخرى كالربحية والنمو والاستمرارية. (حماد، 2012، صفحة 12)

مما سبق يمكن الوصول إلى التعريف التالي للسيولة وهي قدرة البنك على تلبية الطلبات على الالتزامات المتوقعة وغير المتوقعة بسرعة وفي الموعد المتفق عليه، مع الحفاظ على استمرارية العمليات العادية في البنك دون الحاجة إلى تصفية الأصول وما يصاحبها من خسائر أو اللجوء إلى مصادر ذات تكلفة عالية.

المطلب الثاني: أهمية السيولة واهم مكوناتها والعوامل المؤثرة فيها

1-أهمية السيولة:

تبرز أهمية السيولة في البنك التجاري انطلاقا من كونها تسمح بتلبية متطلبات عملائها من المال، سواء من خلال سحب ودائعهم أو من خلال الاقتراض منها، وهو ما سنبينه في الأتي: (اليفي، 2016، صفحة 3)

أ-السيولة لمقابلة سحب الودائع:

تنبع أهمية السيولة من ضرورة استعداد البنك الدائم لإمكانية قيام بعض المودعين بسحب ودائعهم في أي وقت، وهو الأمر الذي يتطلب من البنك الاستجابة لهذه السحوبات بالسرعة اللازمة وذلك من خلال توفير السيولة المناسبة دون التأثير سلبا على أنشطته وعلى الأهداف التي يسعى الى تحقيقها، وبالتالي فان السيولة تعتبر حاجز أمان وخط دفاع للبنك في حالة وجود السحوبات المرتفعة من جهة، وتأمين أولي للمودعين لاسترداد أموال ودائعهم في أي وقت ويدون أي خسارة.

ب-السيولة لمواجهة طلبات المقترضين:

تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي التي يعتمد عليه البنك التجاري في الحصول على إيراداته، كما أنها تمثل الجزء الأكبر من استخداماته وبالتالي تمثل حصة كبيرة من إجمالي الطلب على السيولة ضمن استخدامات البنك، ومن هنا يتضح أن البنك يجب أن يوفر كمية مناسبة من السيولة لتلبية طلبات القروض الممنوحة من طرفه في الوقت المناسب، لما لذلك من اثر على سيرورة نشاط العميل بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، ليس هذا فحسب بل يتوجب عليه أيضا توفير حجم مناسب من السيولة لتلبية الطلب المحتمل من القروض مما يساهم في توسع البنك مستقبلا.

2-مكونات السيولة:

أ. **الاحتياطيات الأولية (الأرصدة النقدية الجاهزة):** هي تلك الأصول النقدية المملوكة للبنك التجاري دون أن يتحصل على عائد منها، وتتكون هذه الاحتياطيات من خمسة مكونات هي: (احمد، 2013، صفحة 304)

1-النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق: وتمثل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات.

2-الودائع النقدية لدى البنك المركزي: يشترط التشريع الحديث على البنك التجاري الاحتفاظ بنسبة من أمواله على شكل سيولة نقدية لدى البنك المركزي.

3-الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى: تتمثل في الأموال المودعة من قبل البنك التجاري لدى البنوك المحلية الأخرى من أجل تصفية الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت البنوك المودعة صعوبة في تشغيل نقودها أو زادت علاقاتها مع البنوك المراسلة داخل وخارج الدولة.

4-الصكوك تحت التحصيل: وهو عبارة عن صكوك مودعة في البنوك الأخرى والتي لم يتم استلام قيمتها بعد.

5-الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج: يمكن للبنوك التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين خارج البلد بما لا يتجاوز نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد من إجمالي قيم الإعتمادات المستندية القائمة والتزاماتها الأخرى.

وتنقسم الاحتياطيات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين هما:

ا-الاحتياطيات القانونية:

تتمثل في الأموال النقدية وشبه النقدية السائلة التي يحتفظ بها البنك التجاري للوفاء بالالتزامات الناشئة عنه والتشريعات التي اقرها البنك المركزي وهي تتكون من النقد الموجود في الصندوق والودائع المودعة لدى البنك المركزي (الاحتياطي القانوني)، وان عملية الاحتفاظ بها تحقق للبنك مزايا ومن أهم هذه المزايا (أنها تعد وسيلة وقائية لتدعيم السيولة والمركز التنافسي للبنك وذلك من خلال أداء الإلتزامات المستحقة على البنك في تواريخ الاستحقاق المتفق عليها، فهي تعمل على زيادة ثقة العملاء والسلطات الرقابية (البنك المركزي) في قدرة البنك على الحفاظ على أموال المودعين وعدم المبالغة في توظيف أموال الغير في استثمارات معينة ينجم عنها مخاطر معينة)، وتتمثل عيوب الاحتياطيات القانونية في (الحد من قدرة البنك وقابليته على الاستثمارات ومنح القروض وبالتالي تنخفض ربحية البنك، وتعتبر الاحتياطيات القانونية نوعا من التكاليف التي يجب على البنوك تحملها من اجل القيام بعملها المصرفي فكلما انخفضت هذه الاحتياطيات زادت قدرة البنك على الاستثمار والإقراض وبالتالي ارتفاع الربحية). (حسين، 2019، صفحة 88)

ب-الاحتياطيات العاملة:

وتشمل الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها البنك وفقا لتشريعات السلطة النقدية، وإنما يحتفظ بجزء منها ويستخدم الجزء آخر وفقا لسياسته المصرفية. (احمد، 2013، صفحة 305)

ب. الاحتياطيات الثانوية:

وتتمثل في الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد عند الحاجة وتتكون من الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وهذا النوع له فوائد مثل تدعيم الاحتياطيات الأولية وتحقيق بعض الأرباح للبنك وتوفير السيولة الموسمية، والهدف من هذه الاحتياطيات الثانوية هو تحقيق الربح أولا ومن ثم تحقيق السيولة المناسبة للبنك عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة منها أنها تساهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية وامتصاص ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات البنك، وكذلك أنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح البنك (نجلاء و تهاني، 2020، صفحة 114)

الشكل(1-1): يوضح مكونات السيولة

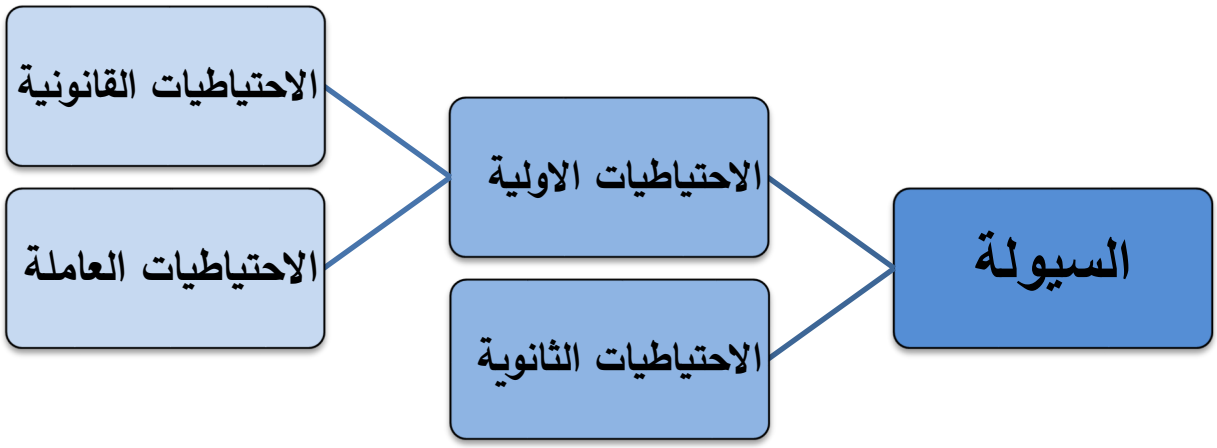

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

3-العوامل المؤثرة في السيولة:

هناك عدة عوامل التي تؤثر على سيولة البنك نذكر منها:

ا-عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

تؤدي عمليات السحب على الودائع أو تقليب الودائع إلى نقود قانونية ورقية لإتمام المعاملات اليومية إلى نقص في النقد المصرفى واحتياطات البنك لدى البنك المركزي وهذا يؤثر على نقص السيولة المصرفية، أما بالنسبة لتحويل النقد إلى ودائع لدى البنوك فسيؤثر ذلك على سيولة البنك بالزيادة، أي أن العلاقة عكسية بين عمليات الإيداع والسحب على السيولة البنكية. (عابد، 2018، صفحة 219)

ب-رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

تزداد السيولة المصرفية للبنك التجاري إذا تبين أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في الدولة، ففي هذه الحالة ستضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياجاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من درجة النقدية، تؤدي عمليات المقاصة التي تتم على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي إلى تغيير في توزيع السيولة المتاحة بين البنوك دون أن يصاحب ذلك أي تغير في لكمية الإجمالية للسيولة المصرفية. أما على مستوى البنك التجاري الواحد فان كمية السيولة المتاحة سوف تتأثر نتيجة لعمليات المقاصة فالبنك التجاري الذي يحقق رصيدا دائنا قبل البنوك الأخرى سيشهد تحسنا في سيولته. (يونس، 2014، صفحة 68)

ج-موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:

البنك المركزي بصفته الممثل الرئيسي للسلطة النقدية لديه القدرة على التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويد البنوك بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها ويقلل قابليتها على منح القروض وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع معدل إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني، ويحصل العكس في حالة التوسع في عرض العملة، مما يزيد من سيولة البنوك التجارية. (يونس، 2014، صفحة 69)

د-رصيد رأس المال الممتلك:

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة البنك، فكلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة البنك. (عابد، 2018، صفحة 219)

الشكل(1-2): العوامل المؤثرة في السيولة

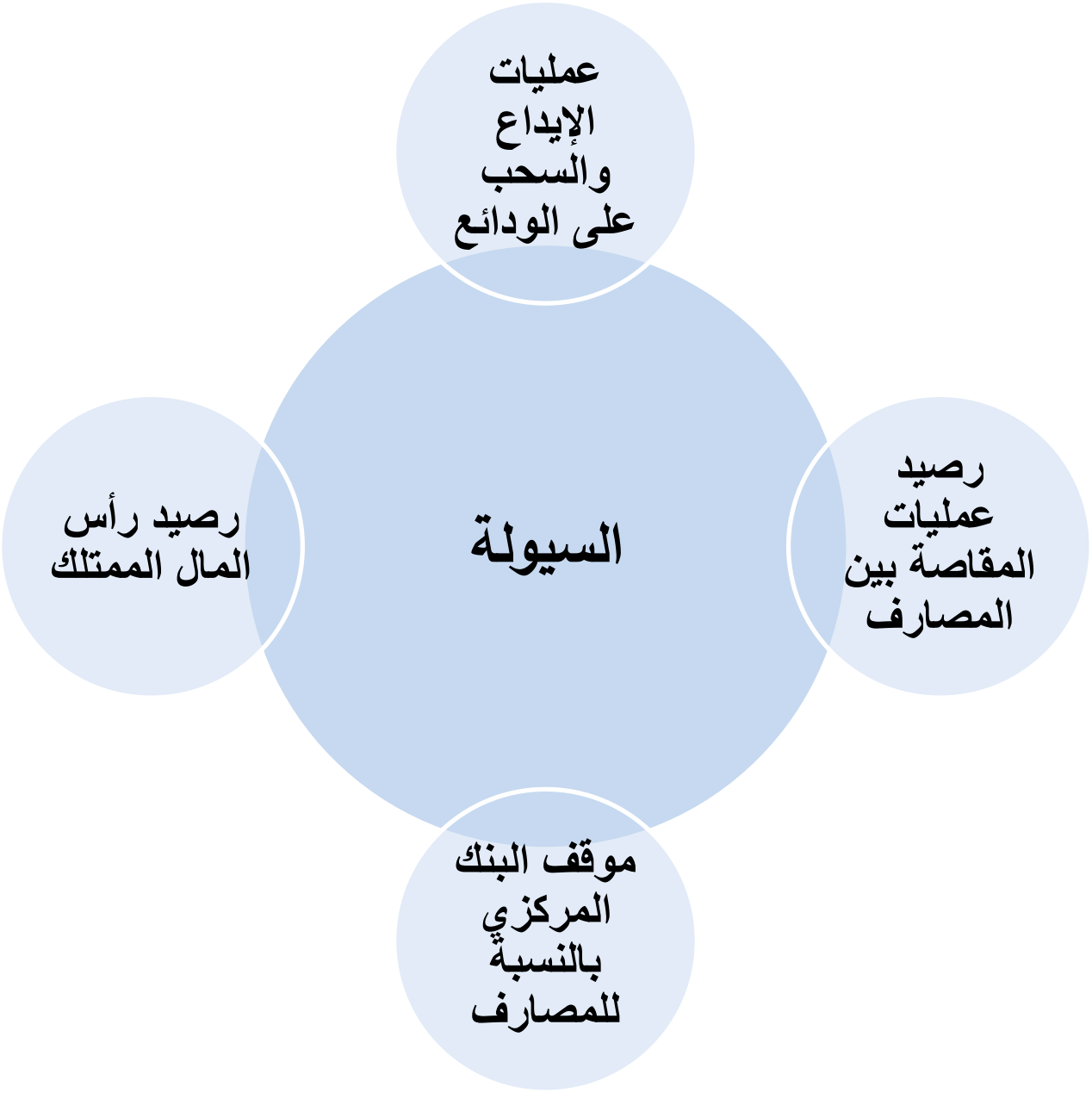

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

المبحث الثاني: نظريات إدارة السيولة وقياسها

سنناقش في هذا المبحث إدارة السيولة ونظرياتها المختلفة بالإضافة إلى مختلف المؤشرات المالية المستخدمة لقياسها وأهدافها.

المطلب الأول: نظريات إدارة السيولة وأهميتها

1-إدارة السيولة:

تلتزم البنوك بالحفاظ على نسبة سيولة قانونية لا تقل عن 30% من إجمالي الودائع، مع وجوب توافر قدر إضافي من السيولة لتلبية الطلب على القروض والسلفيات، وكذلك طلبات السحب غير المتوقعة من الودائع، وهذا ما يوضح مدى صعوبة عملية تقدير احتياجات السيولة.

تعتبر أذون الخزانة وخزينة البنك هي المشكلة الرئيسية للسيولة لذلك من الضروري معرفة تطور هذا البند، في حين تعتبر القروض والسلفيات اقل سيولة من البند السابق، و**نسبة القروض والسلفيات /الودائع** تشير إلى المدى التي يستخدم فيها البنك لودائع لتلبية احتياجات العملاء وتسمى هذه النسبة **بنسبة التوظيف أو نسبة العمالة**، فكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية وفي نفس الوقت لها تأثير نفسي حيث يجب على الإدارة توخي الحذر عند منح قروض إضافية.

من الناحية النظرية تمثل الودائع الحد الأقصى لمقدار القروض والسلفيات التي يمكن للبنك منحها للعملاء، ولكن في الممارسة العملية لا يتجاوز معدل التوظيف 65% من الودائع.

يمكن قياس السيولة أيضا من خلال نسبة **الأصول السائلة وشبه السائلة /الودائع**، وهذا المقياس أكثر فعالية من استخدام نسبة القروض /الودائع، لان هذا المقياس (الأصول السائلة /الودائع) يتضمن أي عائدات من القروض الحالية وأيضا الأموال التي قد يقترضها البنك من الآخرين، وبتالي يمكن تشبيه مركز السيولة لأي بنك بمثابة خزان يدخل منه النقد ويخرج منه ويشكل الفرق بينهما(المدخلات و المخرجات) الرصيد النقدي وقد يشمل هذا البند أيضا الأوراق المالية الحكومية أو المضمونة منها المدرجة في تواريخ استحقاقها طالما انه يمكن تحويلها إلى نقد بدون خسارة . (حنفي و ابو قحف، 1993، الصفحات 107-108)

وتتمثل أهمية إدارة السيولة في: (زاهية، 2020، صفحة 62)

1/في حالة ارتفاع نسبة السيولة عن النسبة المطلوبة:

يؤدي هذا إلى خسارة فرص الربحية وبالتالي العوائد التي كان من الممكن الحصول عليها إذا تم استثمار هذه الأموال، وكما يؤدي إلى التأثر بالتضخم النقدي نتيجة انخفاض القوة الشرائية للنقد، كما أن السيولة الزائدة تشير إلى عدم كفاءة إدارة النقد في البنك التجاري مما يضر بسمعته.

2/في حالة العجز في السيولة عن النسبة المطلوبة:

أي خسارة فرص استثمار كان من الممكن الحصول عليها إذا كان لديها أموال سائلة، يضطر البنك التجاري إلى تصفية المشاريع الاستثمارية القائمة قبل مدتها، مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو ضياع فرص الربح التي كان من الممكن تحقيقها في ظل الظروف العادية، وهذه الحالة تضر أيضا بسمعة البنك التجاري.

2-نظريات السيولة:

من الناحية التطبيقية، لا يمكن التمسك بنظرية محددة في إدارة السيولة، حيث نلاحظ أن جميع المديرين الماليين في هذا المجال يتبنون مزيجا من مجموعة من النظريات المعروفة في إدارة السيولة، مع ميل بعضهم الى التركيز على إحدى النظريات حسب توجهاتهم أو بما يناسب بنوكهم، وهناك خمسة نظريات معروفة لإدارة السيولة هي:

ا. نظرية القرض التجاري:

أو نظرية السيولة التقليدية، التي تعتبر أن السيولة جيدة طالما أن البنك يستثمر أمواله في قروض قصيرة الأجل تحقق أرباح تتناسب مع طبيعة وتكلفة الودائع. وبحسب هذه النظرية فإن البنوك لا تقرض لأغراض شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات، وذلك بسبب طول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وهذه النظرية تناسب سيولة المجتمعات التجارية، حيث أن الغالبية العظمى من عملاء البنك من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة وقصيرة الأجل. (عائشة، 2017، صفحة 13)

ب. نظرية التحول:

تشير إلى أن البنك التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطيات الأولية بأصول يمكن تحويلها إلى أصول أكثر سيولة أي قابلة للتحويل إلى نقد عند الحاجة الى المال، وتتميز هذه الأصول بقابليتها للبيع العالية، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة، وبدون خسارة مثل الأوراق المالية الحكومية. ويمكن لهذه النظرية أن تعمل بشكل جيد على مستوى البنك الواحد الذي يمكنه أن يدعم سيولته من خلال ببيع بعض أصوله، لكن يبدو الأمر صعبا عندما يعاني الجهاز المصرفي بأكمله من مشكلة سيولة، وفي هذه الحالة تدخل البنك المركزي ضروري. (مرهج، 2014، صفحة 74)

ج. نظرية الدخل المتوقع:

تستند هذه النظرية الى حقيقة أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فهي تأخذ في الاعتبار الدخل المتوقع للمقترضين في المستقبل، وهذا يتيح للبنك منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، بالإضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل طالما أن عملية سداد هذه القروض تأتي من الدخل المتوقع للمقترضين على شكل أقساط دورية منظمة (كل شهر أو كل شهرين...) مما يجعل البنك يتمتع بسيولة عالية، بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية التنبؤ بها. (يونس، 2014، صفحة 67)

د. نظرية إدارة المطلوبات:

منذ أواخر الستينات وأوائل السبعينات من هذا القرن تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، والذي ينص على أنه يمكن للبنك التجاري الحفاظ على السيولة لديه عن طريق شراء الأموال من السوق المالية لتلبية متطلبات المودعين أو لتلبية احتياجاته من الإقراض، أي أن هذه النظرية طرحت مفهومها للسيولة بناءً على قدرة البنك على جذب أموال جديدة أكثر من اعتماده على سيولة أصوله. (رحمه، 2009، صفحة 24)

المطلب الثاني: مؤشرات قياس السيولة وأهدافها

1-مؤشرات قياس السيولة:

تعتمد المؤسسات المالية والمصرفية على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاية السيولة النقدية لديها، مما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها من النقد أو الأصول الأخرى سريعة التحويل إلى نقدي. والسيولة سلاح ذو حدين، فإذا تجاوز حجم السيولة حده الاقتصادي مما يعني أن الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب ستؤثر سلبا على ربحية البنك، ومن ناحية أخرى سيؤدي انخفاض السيولة عن الحد المطلوب إلى حالات العسر المالي وتحقيق الضعف في كفاية البنك على الوفاء بالالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وأيضا عدم القدرة على تلبية طلبات الاقتراض المقدمة له، وتعتبر نسب السيولة من النسب المالية المستخدمة في تقييم المركز المالي للبنك والتي تحدد اتجاهات السيولة الرئيسية، كما يتوجب معرفة حجم السيولة المحددة من قبل البنك المركزي للقياس عليه فإذا انخفضت السيولة عن مستواها المحدد فهذا مؤشر سلبي على عدم قدرة البنوك على الاستثمار بالتالي عدم تحقيق الربحية لان تكوين السيولة بالحجم الأمثل يعزز إمكانية التعامل مع النسب المالية الأخرى، ويوفر النقدية والأصول التي يمكن تصفيتها خلال فترة زمنية قصيرة ومن أهم النسب التي تعتمد عليها البنوك لمعرفة كفاية السيولة لديها ما يلي: (محمد و اياد، 2019، صفحة 117)

الشكل(1-3): مؤشرات قياس السيولة في البنوك التجارية

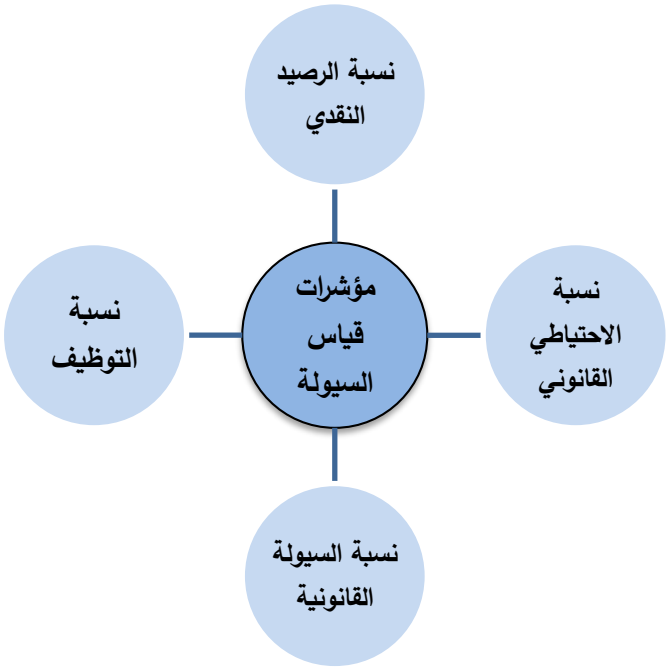

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

أ-نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يمتلكها البنك، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمته والواجبة التسديد في المواعيد المتفق عليها ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

نسبة الرصيد النقدي=(النقد في الصندوق+النقد لدى البنك المركزي+الأرصدة السائلة الأخرى)/الودائع وما في حكمها×100

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال المتملك (حقوق الملكية)، وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة. (نجلاء و تهاني، 2020، صفحة 115)

ب-نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ البنوك التجارية برصيد نقدي لدى البنك المركزي بدون فوائد وبنسبة معينة مما لديها من ودائع، ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات وتحسب كما يلي:

نسبة الاحتياطي القانوني = [الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي/(إجمالي الودائع+الالتزامات الأخرى)]× 100

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك التجارية عن سداد التزاماته المالية. (وهيبة، 2014، صفحة 266)

ج-نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياسا لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة الشبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف. وكذلك تُعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقييم السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة الآتية:

نسبة السيولة القانونية=[(الاحتياطيات الأولية+الاحتياطيات الثانوية)/إجمالي الودائع]× 100

وتشير المعادلة أعلاه إلى أن كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة، أي هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة. (دريدي، 2018، الصفحات 142-143)

د-نسبة التوظيف:

تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلف، وان ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية القروض، إلا انه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحوبات المودعين وتحسب وفق المعادلة الآتية:

نسبة التوظيف=(القروض والتسليفات /الودائع وما في حكمها)×100

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه، أن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة التوظيف فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة، أي أن السيولة تزداد بزيادة كل من نسبة الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية وانخفاض نسبة التوظيف. (م.م بلال و سعيد، لا توجد سنة، الصفحات 8-9)

*نسب أخرى لقياس السيولة:

هناك نسب أخرى أيضا لقياس السيولة المصرفية وتتمثل في: (زاهية، 2020، صفحة 67)

1-نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الودائع =استثمارات مالية قصيرة الأجل/حجم الودائع لدى البنك.

2-نسبة النقد لدى الصندوق ولدى البنوك الأخرى إلى إجمالي الموجودات =(النقد في الصندوق+النقد لدى البنوك الأخرى)/إجمالي الأصول.

3-نسبة القروض إلى إجمالي الأصول =القروض/إجمالي الأصول

2-أهداف السيولة:

تساهم السيولة في البنك التجاري في تحقيق العديد من الأهداف منها: (اليفي، 2016، صفحة 3)

- دعم ثقة المودعين والمقترضين من خلال تلبية احتياجاتهم النقدية.
- حماية البنك التجاري من البيع الإجباري لبعض أصوله وما يترتب على ذلك من خسائر.
- تجنب دفع تكلفة أعلى للأموال من ناحية والتقليل اللجوء إلى الاقتراض من البنوك الأخرى والبنك المركزي من ناحية أخرى.

المبحث الثالث: إدارة مخاطر السيولة حسب ما جاءت به لجنة بازل وسيولة المصرف وسيولة الجهاز المصرفي

يتناول هذا المبحث مفهوم مخاطر السيولة وكيفية إدارتها وفق ما جاءت به لجنة بازل، بالإضافة إلى إبراز الفرق بين سيولة البنك الفرد والجهاز البنكي.

المطلب الأول: إدارة مخاطر السيولة حسب ما جاءت به لجنة بازل

1-مفهوم مخاطر السيولة:

هي احتمال ألا يتمكن البنك خلال فترة زمنية محددة من تسوية التزاماته على الفور، ويمكن أن تؤثر هذه المخاطر سلبا على أرباح البنك ورأس مال البنك، وبالتالي يصبح ضمان توافر الأموال الكافية لتلبية الطلبات المستقبلية لمقدمي الخدمات والمقترضين بتكاليف معقولة أولوية قصوى لإدارة البنك، لا تؤثر مخاطر السيولة على أداء البنك فقط بل تؤثر أيضًا على سمعته، وقد يفقد البنك ثقة المودعين إذا لم يتم توفير الأموال لهم في التاريخ المتفق عليه. (MAAKA, 2013, p. 2.3)

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المصرف على تلبية الانخفاض في الإلتزامات أو تمويل الزيادة في الأصول وعندما تكون سيولة البنك غير كافية لا يستطيع الحصول على أموال كافية إما عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل أصوله بسرعة إلى أصول سائلة مما يؤثر على ربحيته، وفي الحالات القصوى قد يؤدي عدم كفاية السيولة إلى انعدام الملاءة المالية للمصرف. (احمد، 2013، صفحة 306)

2-العوامل التي تؤدي إلى مخاطر السيولة:

مقسمة إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية (مريم، 2016، صفحة 219)

ا-العوامل الداخلية: وتتمثل في:

-ضعف تخطيط السيولة من حيث مواعيد الاستحقاق.

-سوء تخصيص الأصول لاستخدامات المختلفة في إمكانية التحول لأرصدة سائلة.

-عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة في حالة التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية يجب الوفاء بقيمتها في حالة عدم وجود موارد سائلة كافية.

ب-العوامل الخارجية: وتتمثل في

-حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يصيب الاقتصاد الوطني وما يترتب على ذلك من فشل بعض المشاريع مع عدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في مواعيد استحقاقها.

-الأزمات الحادة التي تؤثر على الأسواق المالية.

3-لجنة بازل ومخاطر السيولة:

شكلت لجنة بازل عام 1974 وكانت عبارة عن رد فعل للتوسع الشديد الذي شهده سوق العملات الأوروبية والارتفاع الكبير في حجم السيولة الدولية في أواخر الستينات من القرن العشرين وبسبب زيادة السيولة تراكمت الأموال القابلة للإقراض لدى البنوك الدولية، تتشكل هذه اللجنة من مجموعة الدول الصناعية، وعقد اجتماعات في مدينة بازل في سويسرا في مقر بنك التسويات الدولية السويسري وبموجبها أصبح مكتب المعلومات الائتمانية أمرا ضروريا لأنه يؤدي التصنيف الائتماني للمدينين والباحثين عن الائتمان وسيكون هذا التصنيف هو المعيار الذي سيتم بموجبه منح الائتمان أو حجبه. (احلاسه، 2013، صفحة 59)

مبادئ إدارة مخاطر السيولة في البنوك حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية:

واجهت البنوك العديد من الصعوبات في إطار عملها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وذلك بسبب الثغرات في المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة الصادرة في عام 2000 واستجابة لذلك راجعت لجنة بازل المبادئ السابقة وتوصلت إلى نشر مجموعة من المبادئ صدرت ضمن وثيقة سبتمبر لعام 2008 وفيما يلي عرض موجز لأهم هذه المبادئ: (فروحات، زرقون، و بن ساحة، 2018، صفحة 523)

ا-**المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة:** تقع مسؤولية إدارة مخاطر السيولة على عاتق كل بنك، حيث يجب أن يكون لدى كل بنك إطار عمل سليم ودائم لإدارة مخاطر السيولة ومواجهة حالات ندرة السيولة وتوقف مصادر التمويل، كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة، وعليهم التحرك بسرعة عند مواجهة أي عجز في هذه المجالات لحماية المودعين والحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي.

ب-قياس وإدارة مخاطر السيولة: يجب على إدارة البنك تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة، حيث تتضمن هذه العملية إطارا شاملا للتنبؤ بالتدفقات النقدية الناتجة عن المطلوبات والموجودات في المصرف، والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لفترات زمنية مناسبة ومختلفة، ويجب على البنك متابعة ومراقبة والسيطرة على مخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية للمؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو أعماله المختلفة بعملات مختلفة، مع مراعاة القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تعيق تحويل السيولة. حيث يجب على البنك إعداد إستراتيجية تمويل توفر التنويع الفعال لمصادر الأموال طوال فترات التمويل، كما يجب على البنك مراقبة وضعية السيولة والمخاطر التي تنطوي عليها بشكل يومي والتي تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها والسداد في الوقت المحدد، مما يساهم في حسن أداء أنظمة الدفع والتسوية في المصرف.

ج-دور هيئات الرقابة المصرفية: على الجهات الرقابية المصرفية إجراء تقييم شامل ومنتظم في إطار إدارة مخاطر السيولة في البنوك وتحديد أوضاع السيولة لديها، وما إذا كانت هذه البنوك تحقق مستوى مناسب من المرونة في ضوء مواجهة الضغوط الناشئة عنها ومراعاة مكانتها في النظام المالي، ويجب على هيئات الرقابة المصرفية استكمال تقييمها من خلال تحديد إطار مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنوك من خلال المتابعة المستمرة للجهات الرقابية مع مراعاة التقارير الداخلية (تقارير التحوط ومعلومات السوق). ويجب أن تطلب هذه الهيئات أيضا من البنوك اتخاذ إجراءات علاجية وفعالة في الوقت المناسب والإشارة الى أوجه القصور في إدارة مخاطر السيولة وعمليات تحديد مركز السيولة في البنك، ويتوجب أيضا على هيئات الرقابة المصرفية التواصل مع الهيئات والسلطات العامة الأخرى على المستويين الوطني والدولي مثل البنوك المركزية لتسهيل التعاون الفعال والمتعلق بالإشراف على إدارة مخاطر السيولة في البنوك.

المطلب الثاني: سيولة المصرف وسيولة الجهاز البنكي

هنالك فرق جوهري بين سيولة البنك الفرد وسيولة الجهاز المصرفي، إذا احتاج البنك الفرد إلى رصيد نقدي إضافي لتلبية مطالب المودعين يمكنه اللجوء إلى البنوك الأخرى أو إلى البنك المركزي لإعادة خصم بعض أوراقه أو الاقتراض بضمانها، ويمكنه اللجوء إلى استخدام خط الدفاع الثاني أو الاحتياطي الثانوي والمتمثل في استدعاء قروضه قصيرة الأجل جدا أو في بيع جزء من أصوله عالية السيولة حيث يمكنه الحصول على النقد بسرعة ودون خسارة، وبالتالي بمكن للبنك الفرد الحصول على نقود إضافية عن طريق الاحتفاظ بمجموعة من الأصول سريعة البيع وبمساعدة بنوك أخرى له. (مرهج، 2014، صفحة 76)

أما سيولة الجهاز المصرفي فهي تختلف عن سيولة البنك الفرد، ويظهر هذا في أوقات الأزمات النقدية فإذا حدث أن جميع المصارف أو معظمها كانت بحاجة إلى نقود حالية فينتج عن ذلك أمران: (رمضان، 1997، صفحة 129)

الأول:

لا يمكن لأي من هذه البنوك الاعتماد على الأخر لأن كلا منها بحاجة إلى السيولة.

الثاني:

في حالة قيام جميع البنوك أو معظمها بطرح أصولها بكميات كبيرة في نفس الوقت فان القيمة السوقية لهذه الأصول ستنخفض بشكل كبيرا وهذا يعني أنه في حالة تتمتع أصول البنك الفرد بكميات كبيرة من السيولة تصبح أصول الجهاز المصرفي غير سائلة إذاً كانت مشكلة السيولة مشكلة عامة.

في أوقات الأزمات النقدية تتزعزع الثقة بالبنوك ويأخذ معظمها موقف البائع لكميات كبيرة من أصولها، وينتج عن هذا السلوك حركة انكماشية في أسعار هذه الأصول، والنتيجة أن البنوك غير قادرة على بيع ما ترغب في بيعه من أوراقها، لأن المشترين يعتقدون أن أسعار هذه الأوراق ستنخفض أكثر في المستقبل بالإضافة إلى ذلك أنه في حالة الاسترداد الجماعي للقروض قصيرة الأجل يقوم المقترضون بسحب الشيكات على ودائعهم لدى بعض البنوك من اجل سداد القروض المسترجعة وتكون النتيجة تخفيض الحجم الإجمالي للودائع في البنوك دون الحصول على المزيد من الأرصدة نقدية من التداول.

وخلاصة القول تعتمد سيولة الجهاز المصرفي على وجود سلطة نقدية عليا يمكنها تزويد السوق بكميات إضافية من النقد القانوني عن طريق إقراض أو شراء جزء من أصول البنك الذي يحتاج إلى نقود حاضرة وهذه السلطة العليا هي البنك المركزي الذي يحق له إصدار العملة القانونية بكميات تفي باحتياجات الجمهور لها.

خلاصة الفصل

تعرفنا من خلال هذا الفصل على أهم المفاهيم المتعلقة بالسيولة المصرفية، حيث تطرقنا إلى أهمية واهم مكونات السيولة والعوامل المؤثرة فيها والنظريات المختلفة لإدارتها ومؤشرات قياسها وأهدافها، بالإضافة الى إدارة مخاطرها كما صرحت بذلك لجنة بازل، فالبنوك تتعرض للمخاطر أكثر من أي كان (مخاطر السيولة) بسبب اعتمادها الشديد عليها بشكل يومي ولتجنب هذه المخاطر يسعى المسؤولون عن البنوك الى تطوير استراتيجيات تسمح لهم بتجنبها أو حتى تقليلها، من خلال تطبيق قرارات لجنة بازل أو بالاعتماد على أساليب وآليات إدارة السيولة، وكذلك الاختلاف بين سيولة البنك والجهاز المصرفي، تسعى البنوك في المقام الأول الى توفير السيولة اللازمة من مختلف المصادر لممارسة أنشطتها بسهولة وبما يضمن لها تحقيق عوائد مرضية، لا تهدف البنوك الى توفير السيولة بكميات كبيرة فقط، بل تهدف الى تقدير احتياجاتها من السيولة وتوفيرها وإدارتها بطريقة تسمح لها بضمان عدم تراكم السيولة وتجميدها بالموازاة مع عدم استثمارها دفعة واحدة مما يضعها في مأزق حقيقي، وهذا ما سنبرزه خلال الفصل الثاني من خلال الموازنة بين السيولة و الربحية في البنوك التجارية.

الفصل الثاني: الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية

تمهيد

إن تلقي البنك التجاري الودائع ثم استثمارها، يؤدي الى هدفين متعارضين الهدف الأول هو توفير السيولة اللازمة لأداء أنشطتها المصرفية المختلفة التي ينتج عنها أرباح، أما الهدف الثاني هو تحقيق أقصى ربح ممكن من خلال استغلال الودائع واستثمارها في قروض عالية الربحية، حيث أن السيولة المرتفعة قد تؤدي إلى انخفاض الأرباح والعكس صحيح، ولهذا يجب على البنك أن يوازن بين هذين الشرطين من خلال الدراسة الدقيقة والتحليل الجيد، وعدم التسرع في اتخاذ القرارات، لغرض تحقيق أفضل استثمار ممكن للسيولة مع تحقيق أقصى ربح ممكن وتمكين البنك من تلبية جميع التزاماته المالية.

وفي هذا الفصل والذي قسم الى ثلاث مباحث، حيث تضمن المبحث الأول ماهية الربحية في البنوك التجارية وقسم هذا الأخير الى مطلبين فالمطلب الأول تناول مفهوم الربحية وأهميتها أما المطلب الثاني تناول مقاييس الربحية والعوامل المؤثرة فيها، وتضمن المبحث الثاني تشابك العلاقات بين السيولة والربحية وتعظيمها في البنوك التجارية قسم أيضا الى مطلبين فالمطلب الأول تناول التعارض بين الربحية والسيولة في البنك التجاري أما المطلب الثاني تناول تعظيم الربحية في البنوك التجارية، أخيرا المبحث الثالث تضمن التوفيق بين السيولة والربحية في البنك اتجاري قسم أيضا الى مطلبين المطلب الأول تناول أساليب إدارة الأصول لحل مشكلة السيولة والربحية أما المطلب الثاني تضمن هيكل الأصول كنموذج للتوفيق بين السيولة والربحية.

المبحث الأول: ماهية الربحية في البنوك التجارية

الربحية من بين الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك الى تحقيقها، حيث أنها معيار ومقياس لجودة وكفاءة إدارة البنك، يهدف البنك كونه منشأة مؤسسة تجارية إلى تحقيق أقصى قدر من الأرباح لإرضاء مساهميه ويعرض هذا المبحث مفهوم الربحية وأهميتها، بالإضافة إلى أهم مؤشراتها والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم الربحية وأهميتها

1-مفهوم الربحية:

هناك فرق بين مفهوم الربحية والربح، الربح بمفهومه الاقتصادي هو مقدار الاختلاف بين القيمة التاريخية والقيمة السوقية الحالية للشركة في البورصة، أما بالنسبة للمفهوم المحاسبي فيتم التعبير عن الربح بمقدار الفرق بين الإيرادات والمصروفات السنوية، ويجب مراعاة بالمفهوم المحاسبي من خلال ما يلي: صافي الربح التشغيلي وهو الفرق بين المبيعات الفعلية وبين التكاليف الفعلية والمصروفات الإدارية والعامة، ودون تضمين الفوائد المدفوعة أو الإيرادات والمصروفات الأخرى والضرائب خلال فترة زمنية محددة وعادة ما تكون سنة مالية واحدة. (نجلاء و تهاني، 2020، صفحة 116)

- تعرف الربحية بأنها: " هي قدرة البنك على تحقيق زيادة في الموجودات المستثمرة، والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الأموال باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمانية متمثلة بالفوائد المقبوضة"، ومن أجل تطبيق هذا المفهوم الاقتصادي لابد من تقييم الموجودات والخصوم في بداية ونهاية المدة، ويعتبر فارق التقييم بين صافي الموجودات والخصوم ربحا أو خسارة. (نجلاء و تهاني، 2020، صفحة 116)

- إن تعظيم الأرباح في المؤسسات التي تتخذ من الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين عملا لها تقيده اعتبارات عديدة بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى التي تفيد المشروعات الأخرى فالاحتفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نحو الاستخدام الآمن للأموال وضمان حقوق المودعين قيود إضافية تحد من فكرة المؤسسات المالية على تعظيم الأرباح، إذ تلجأ البنوك التجارية إلى إيجاد قنوات استثمارية ملائمة لتوظيف ما تجمع لديها من أموال وتخفيض تكاليف هذه الاستثمارات ذلك لان هذه الأرباح التي يحققها البنك هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية للبنك ونفقاته الكلية، وتتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله، أما النفقات الكلية فتتكون بشكل رئيسي من النفقات الإدارية والتشغيلية إضافة إلى الفوائد التي يدفعها البنك على الأموال المودعة لديه، وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين الربح والربحية فالأول يقيس الفرق بين الإيرادات والتكاليف أما الثاني فيقيس الفرق بين مردودية رأس المال وتكلفته، هذا ويسعى البنك التجاري إلى: (زاهية، 2020، صفحة 77)

1-تحقيق أكبر فائض ممكن من الإيرادات الإجمالية عن طريق تقليل نفقاته إلى أقصى حد ممكن أو رفع إيراداته أو الاثنين معا.

2-تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، ويقوم النظام البنكي السليم على أكتاف البنوك الرابحة وذات رأس المال الكافي.

- تعد الربحية أحد المصادر الرئيسة لتوليد رأس المال الدائم، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرابحة وذات رأس المال الكافي. وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية. (عبد السلام، 2019، صفحة 155)
- يعد تحقيق البنك التجاري للأرباح أمرا ضروريا لبقائه واستمراره، فهو مطلب كل من المساهمين والمودعين والدائنين للبنك لزيادة قيمة ثرواتهم، فتعتبر الربحية مصدرا لثقة المتعاملين للبنك التجاري وهي تمثل انعكاسا إيجابيا للقرارات والسياسات السليمة المتخذة من طرف إدارة البنك التجاري، ويعبر الربح محاسبيا عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة، أما من الناحية الاقتصادية فيعبر الربح عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن التكاليف مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة. (ادبوب و قصاب، 2020، صفحة 86)

- الربحية هي النتيجة النهائية للأداء التي توضح الآثار الصافية لسياسات المصرف وأنشطة خلال عام مالي ما، واتجاهات ونمو المصرف واستقراره، وتعد أفضل مؤشرات أداء المصرف في الماضي والمستقبل. (محمد و اياد، 2019، صفحة 117)
- تعتبر الربحية من الأهداف التي تسعى البنوك إلى تحقيقها في مجال نشاطها وتنشأ أهمية هذا الهدف من كونه مصدرا مهما من مصادر التمويل الداخلية أو الذاتية، فتحقيق هذا الهدف يشير إلى فاعلية القرارات المالية، وهذا ما يمكن المستثمرين من الحكم على كفاءة إدارة البنك. (حمزة و تهتان، 2018، صفحة 208)
- وتقوم المصارف التجارية على تحقيق هدف الربحية من خلال قرارين هما :(حسين، 2019، صفحة 48)

أ. قرار الاستثمار: هي مجموعة من القرارات المتعلقة بكيفية استعمال المصارف للموارد المتوفرة لها أو التي سوف تتوفر لها وهي (الأصول المتداولة والثابتة)، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتوفرة لدى المصرف على مختلف أنواع الأصول ويكون ذلك بطريقة متوازنة بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات، ودون أي مبالغة تؤدي إلى تعطيل الموارد ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

ب. قرار التمويل: وهي القرارات المتعلقة بكيفية اختيار المصادر المتوفرة أو التي سوف يتم الحصول عليها وهي (الخصوم وحقوق الملكية)، ويظهر أثر قرار التمويل في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للمصادر المتوفرة للمصرف على مختلف أنواع الخصوم ويكون ذلك بطريقة متوازنة بين التمويل المناسب في كل بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية ودون أي مبالغة تؤدي إلى زيادة التكاليف ودون أي نقص يؤدي إلى تخفيض العوائد التشغيلية، وذلك بشرط عدم الإفراط في هدف الربحية الذي فد يؤدي إلى الإفلاس أو الخسارة.

- تعتبر الربحية مؤشر هام للحكم على مدى نجاح المنشاة وفعاليتها، كما ويعتبر الربح هدف أساسي من أهداف المدير المالي الذي يسعى إلى تحقيقه، ويتطلب ذلك استخدام الأموال المستثمرة في المنشاة استخداما اقتصاديا تمكنه من تحقيق أقصى ربحية ممكنة بأقل مخاطرة ممكنة وبأقل تضحية ممكنة من السيولة ومن هنا يمكننا القول ان الربحية تعتبر عملية ذات شقين: (عبد المعطي و حسني، 2010، الصفحات 45-46)

الشق الأول: استثمار الأموال أو توظيف الأموال بطريقة تحقق للمنشاة أكبر عائد ممكن بأقل تضحية ممكنة من السيولة.

الشق الثاني: الحصول على الأموال بما يحقق لأصحاب المشروع أكبر عائد ممكن بأقل مخاطرة ممكنة.

ومنه يمكن القول بأن الربحية هي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقها وهي مقياس يقيس مدى قدرة البنوك التجارية على استخدام مواردها بكفاءة عالية لضمان تحقيقها لعوائد عالية في غضون فترة زمنية معينة.

2-أهمية الربحية:

وتتمثل فيما يلي: (محمد و ناجي، 2017، صفحة 410)

أ-**الأرباح** ضرورية لمواجهة المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك حتى يتمكن من البقاء في سوق العمل، فهناك مخاطر عديدة ومتنوعة منها مخاطر الائتمان والاستثمار والتصفية الإجبارية والسرقة والاختلاس وغيرها.

ب-الأرباح ضرورية لأصحاب المشروع حيث تزيد من قيمة ثرواتهم واستثماراتهم في المؤسسات المصرفية والشركات.

ج-الأرباح ضرورية لحصول على رأس المال اللازم في المستقبل وذلك من ثلاث جوانب.

1- إعادة استثمار الأرباح بشكل دائم، لأنه أحد وسائل التمويل الذاتي.

2- تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في البنك عند زيادة رأسماله.

3- إعطاء المساهم عائد مقبولا على رأسماله يزيد من ثقته في البنك الذي يساهم فيه.

د-تقيس الأرباح الجهد المبذول، بشكل عام حيث يمكن القول انها مقياس لأداء الإدارة.

هـ-تحقيق البنوك للأرباح يزيد من ثقة أصحاب الودائع بالبنك والمستثمرين المحتملين.

د-تعطي مؤشرات قوية للجهات الرقابية على أن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

المطلب الثاني: مقاييس الربحية والعوامل المؤثرة فيها

1-مقاييس الربحية في البنوك التجارية:

تقوم البنوك التجارية بتقييم ربحيتها من خلال عدة طرق من أهمها النسب والمؤشرات المالية وأمام الإدارة البنكية من اجل قياس وتقييم ربحية البنك مجموعة واسعة من المؤشرات المالية، ومن أهم هذه الطرق النسب المالية وهي عن علاقة بين عنصرين أو أكثر من بنود القوائم المالية بحيث يكون الربط بين البنود في نفس القائمة المالية أو بين البنود في قائمتين متتاليتين، حيث تقيس نسب الربحية ما يحصل عليه الملاك من استثمار أموالهم في نشاط البنك وتتمثل هذه النسب في: (نجلاء و تهاني، 2020، صفحة 117)

الشكل(2-1): مؤشرات قياس الربحية في البنوك التجارية

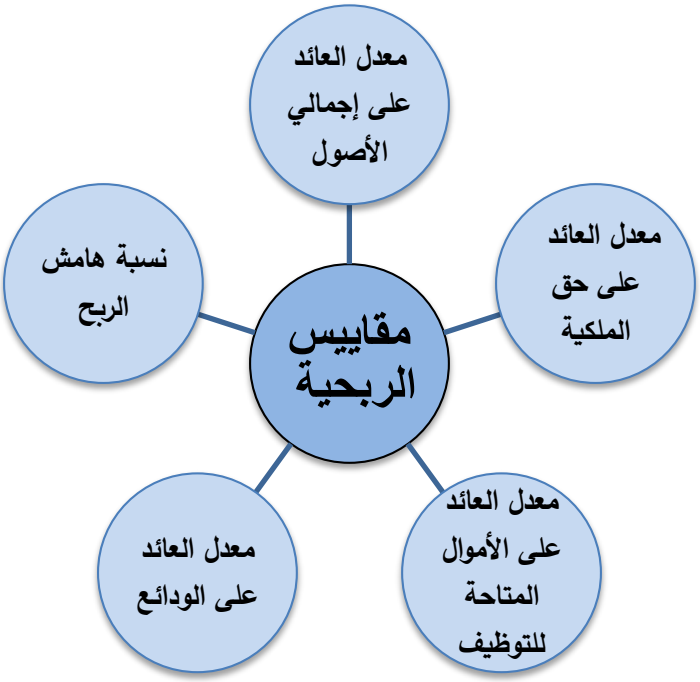

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

أ-معدل العائد على إجمالي الأصول:

معدل العائد على الأصول هو صافي الدخل للسنة مقسوما على إجمالي الأصول حيث يشمل هذا المعدل كافة الأصول التي تمتلكها البنوك التجارية ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة، أي يستند هذا المعدل في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والأصول التي ساهمت في تحقيقه، بصورة أخرى يقيس قدرة البنوك التجارية على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام أصولها في نشاطها الأساسي، ويعبر عن معدل العائد على إجمالي الأصول بالعلاقة التالية: (تهتان و شروقي، 2014، الصفحات 34-35)

معدل العائد على إجمالي الأصول = [النتيجة الصافية السنوية / إجمالي الأصول] ×100

هذا المعدل يتصف بقدر كبير من الشمول إذ يدخل في حسابه عناصر الأصول بالإضافة إلى بنود قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج والتي لها علاقة مباشرة بالعمليات. يقيس معدل العائد على إجمالي الأصول مدى كفاءة إدارة البنك وقدرتها على تحقيق أرباح صافية من خلال توظيف أصول البنك في قروض واستثمارات مختلفة، كما يعد من أكثر وأهم أساليب التحليل المالي استخداما في تحليل الربحية، وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدل العائد على إجمالي الأصول يدل على جملة من المؤشرات التالية:

- استخدام المزيد من الأصول في قروض واستثمارات عالية الدخل.
- إعادة بناء محفظة الاستثمارات بأصول أكثر ربحية.
- زيادة معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات.
- زيادة العمولات ورسوم الخدمة على أصول أخرى.

ب-معدل العائد على حقوق الملكية:

هو من المؤشرات المالية المهمة في تقييم الربحية ويقيس كفاءة إدارة المصرف في استغلال أموال المصرف الممتلكة وقدرة هذه الأموال على توليد الربح، يحسب معدل العائد على حقوق الملكية وفق المعادلة التالية: (اسماعيل، 2016، الصفحات 22-23)

معدل العائد على حقوق الملكية = [صافي الربح / حقوق الملكية] ×100

لكن إذا ما تضمنت حقوق الملكية أرباح محتجزة عن العام الذي يحسب عنه ذلك المعدل فيفترض تكييف مكونات حقوق الملكية وإعادة صياغة المعدل وفق ما يلي:

معدل العائد على حقوق الملكية = [صافي الربح / (حقوق الملكية +(½الأرباح المحتجزة) + (½ الأرباح المتداولة عن

ويرتبط العائد على إجمالي الأصول بالعائد على حقوق الملكية من خلال ما يسمى بمضاعف حقوق الملكية أو ما يعرف بالرافعة المالية: (زاهية، 2020، صفحة 92)

العائد على حقوق الملكية = (الدخل الصافي/ إجمالي الأصول) × مضاعف حقوق الملكية

مضاعف حقوق الملكية = (إجمالي الأصول/إجمالي حقوق الملكية)

ج-معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف:

يصور هذا المعدل ربحية الأموال المتاحة للتوظيف في البنك وهي تشتمل على الودائع وحقوق الملكية، ويلاحظ انه لا تدخل في الأموال المتاحة للتوظيف الأرصدة المستحقة للمصارف، فهي ليست للتوظيف ولكن لمتطلبات التشغيل العادي بين البنوك كما لا تعتبر الخصوم الأخرى أموالا متاحة للتوظيف وإنما تنشأ نتيجة تصرفات إدارية معينة ويستخرج معدل العائد على الأموال المتاحة من خلال المعادلة التالية: (البديري، 2003، صفحة 55)

معدل العائد على الأموال المتاحة للوظيف = [صافي الأرباح / (حقوق الملكية + مجموع الودائع)]×100

د-معدل العائد على الودائع:

يعد هذا المؤشر من المقاييس المهمة التي تهم المودعين لأنها تقيس مدى نجاح إدارة المصرف في تحقيق العوائد على أموال المودعين الموجودة في المصرف ويحسب وفق الصيغة الآتية: (محمد و اياد، 2019، صفحة 119)

نسبة العائد إلى إجمالي الودائع= [صافي الدخل (الربح) بعد الضريبة/ إجمالي الودائع] × 100

هـ-نسبة هامش الربح:

تعكس هذه النسبة فاعلية العمليات التشغيلية وكفاءتها والمنطق انه كلما زادت نسبة الهامش تحسن الأداء التشغيلي لإدارة المصارف والعكس صحيح وتحسب نسبة هامش الربح وفق المعادلة التالية: (اسماعيل، 2016، صفحة 23)

نسبة هامش الربح = [صافي الربح / إجمالي الإيرادات] ×100

2-العوامل المؤثرة في الربحية:

هناك عدة عوامل تؤثر على الربحية وإن كان ذلك التأثير بدرجات متفاوتة، يمكن أن تكون هذه العوامل خارجية مرتبطة بالبيئة المحيطة مثل الظروف السياسية أو الاقتصادية أو حتى التشريعية، أو داخلية تتعلق بالبنوك نفسها مثل هيكل الودائع أو السيولة أو حجم البنك، وفيما يلي تقديم مفصل لهذه العوامل:

أ-العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية بما يلي: (زاهية، 2020، الصفحات 80-81)

1-الظروف الاقتصادية والسياسية: تتأثر ربحية البنوك التجارية باستقرار الأوضاع السياسية الاقتصادية للبلاد، وهناك العديد من الظروف السياسية التي عانت منها الجزائر مثل العشرية السوداء حيث نفذت الجماعات الإرهابية العديد من العمليات التخريبية وتفجير المنشآت المالية ما أدى الى تعطل الخدمات المصرفية وتوقف نقل الأموال بين المدن بسبب انعدام الأمن على الطرق نتيجة الحواجز المزيفة التي وضعتها هذه الجماعات، كما أدى ذلك أيضا إلى كساد اقتصادي أدى إلى تقليص عائدات البنوك نتيجة انخفاض حجم الودائع وتهريب الأموال للخارج.

2-التشريعات القانونية والضوابط المصرفية: تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بشكل كبير على أداء البنوك التجارية بشكل عام، تهدف تعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين وهو الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض البنوك، وهي قيود على حركة وحجم التسهيلات والحفاظ على السيولة أكبر وخلق مخصصات إضافية ...الخ.

3-السياسة النقدية: تلعب السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا مهما للغاية في التأثير على سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة الأصول والخصوم وبالتالي فإن هذا يؤثر على ربحيتها، وهناك العديد من الأدوات لهذه السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة يستخدمها البنك المركزي من اجل إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي، وبالتالي تشديد سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول للأهداف النهائية المرجوة، تختلف إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي من حيث أنها إجراءات تقليدية أو أنها تتميز بطابع من التخفيف بما يتماشى مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في ذلك البلد، حيث تعمل البنوك المركزية على خفض الفائدة على القروض، وتخفيض معدل إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار وأحيانا بهدف ضبط نمو السيولة المحلية والائتمان المصرفي.

4-**الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي:** للثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي تأثير على ربحية البنوك التجارية، حيث تتأثر حصة البنوك التجارية في السوق بما لديها من الودائع والقروض، نتيجة تعامل بعض العملاء مع البنوك الإسلامية دون البنوك الأخرى، مما يؤثر على ربحية البنوك التجارية، وبعض المتعاملين لديه نوايا سيئة فيما يتعلق التعامل السلبي مع البنوك بشكل عام وخاصة في مجال الاحتيال دون سداد القروض المستحقة عليهم، وهذا النوع من الاحتيال تتميز به معاملات البنوك التجارية ويتضح ذلك من خلال الحجم الكبير لمخصصات الديون للتحصيل والديون المعدومة.

ب-العوامل الداخلية:

وتتمثل في: (منذر، عبد الواحد، و رامي، 2014، الصفحات 335-336)

1-أرباح أو (خسارة) الأوراق المالية: إن أرباح أو (خسائر) رأس المال الناتجة عن ارتفاع أو (انخفاض) أسعار الأوراق المالية في السوق المالي تؤثر على ربحية البنوك التجارية، ومن المعتاد أن هدف المصارف التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية هو تأمين كل من هدفي السيولة والربحية.

2-إدارة المصرف: تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى قدرة إدارة البنك على موازنة العوائد والمخاطر، وأيضا على تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة. إن قدرة إدارة البنك على إدارة هيكلها المالي بشقيه (إدارة الموارد والاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف البنك، فإذا كانت إدارة البنك قادرة على تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد البنك في أصول ذات عوائد مربحة مع مراعاة محاولة تقليل تكاليف تلك الموارد في وقت تسعى فيه إلى تعظيم إيرادات تلك الاستخدامات سيؤدي ذلك إلى زيادة ربحية هذه البنوك وتعظيم ثروة أصحابها، وربحية البنوك التجارية ماهي إلا ترجمة لعدد من القرارات التي اتخذتها إدارة البنوك، فالإدارة العقلانية هي التي تتخذ القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية تلك البنوك من خلال موازنة الربحية والسيولة والأمان.

3-حجم المصرف: يقاس حجم المصرف بمقدار الأصول التي يمتلكها أو حقوق الملكية التي يمتلكها، يؤدي الحجم الكبير للبنك (المقاس بالأصول) إلى انخفاض في معدل العائد على الأصول فهذا المعدل يكون كبيراً في البنوك الصغيرة مقارنة بالبنوك الكبيرة ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في البنوك الكبيرة أكبر من البنوك الصغيرة (بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر) مما يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية. كما يزيد حجم أصول البنوك التجارية من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائماً أن تؤدي الزيادة في أصول البنك إلى زيادة ربحيته. وفي حالة قياس حجم البنك من خلال حقوق الملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة) نلاحظ أن البنوك التي لديها حقوق ملكية كبيرة تكون لديها أموال متاحة أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة الجمهور الذي يتعامل معه، الأمر الذي قد ينعكس في حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي يزيد الرافعة المالية الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.

4-هيكل الودائع: تركز البنوك التجارية على جذب ودائع الادخار والودائع لأجل، لأن هذه الودائع تمنح هذه البنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبياً دون الاعتبار لعامل السيولة وذلك لتحقيق ربحية أكبر. كما تؤثر تكلفة الودائع أيضاً على ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك للحصول على الأموال، ونلاحظ أن تكلفة الودائع لأجل تتجاوز تكلفة الودائع الجارية والودائع الادخارية، وعادة ما تسعى البنوك التجارية إلى خفض قيمة الفائدة المدفوعة على هذه الودائع إلى الحد الأقصى حتى تزيد من ربحيتها.

5-توظيف الموارد: تقوم البنوك التجارية بتوجيه معظم مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية لأنهما أهم مجالات الاستثمار للبنك التجاري، حيث إنه من خلال زيادة نسبة الموارد المستثمرة في هذه الأصول تزداد ربحية البنك التجاري، حيث الدخل الناتج عن ذلك هو المصدر الرئيسي لإيرادات البنك وخاصة الدخل الناتج عن القروض، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الأصول المدرة للدخل على ربحية البنك التجاري، حيث تزداد ربحيته مع زيادة هذه النسبة ويعتبر قرار إدارة البنك بتوظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة البنك للسيولة ومدى توافر فرص استثمارية جيدة تدر للدخل. (زاهية، 2020، صفحة 82)

6-أرباح أو (خسائر) القروض: تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنوك بشكل كبير على ربحية هذه البنوك، نتيجة الحجم الكبير للموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، فالقروض تعتبر من الأنشطة الأساسية للبنوك التجارية وبالتالي هي المصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح، وتحاول البنوك دائما التحكم في مستوى توظيفها للودائع على شكل قروض من خلال التحكم في نسبة الائتمان الخاصة بها، حيث تؤثر عمليات الائتمان بشكل سلبي على ربحية البنوك عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض، ويؤخذ في الاعتبار التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيدة عن دراسة ملفات العملاء بعناية لمعرفة مدى قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، وهو من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة مما يؤثر سلبا على ربحية البنوك التجارية. (عبد السلام، 2019، صفحة 159)

7-السيولة: تمكن سيولة البنك من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك لبيع بعض أصوله غير السائلة، حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك التجاري مع الحفاظ على قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت. ونظراً لأهمية السيولة بالنسبة للبنوك فهي ملزمة بالمحافظة على نسبة السيولة القانونية لا تقل عند حد أدنى من التزاماتها السائلة لتلبية هذه المتطلبات، الأمر الذي يستدعي ضرورة تقدير احتياجات السيولة من خلال التنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر البنك إلى البيع الإجباري لبعض أصوله، ما قد يترتب عليه من مخاطر ويساعد هذا التقدير في تحقيق التوازن بين متطلبات السيولة والربحية. (عبد السلام، 2019، صفحة 159)

وفي جميع الأحوال من الضروري تحقيق التوازن بين هدفي السيولة والربحية وهما هدفان متناقضان لكنهما مترابطان مما يعني أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في أموال أكثر وأصول أقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالمال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تدر عوائد أو تحقق عوائد منخفضة وهذا يتعارض مع هدف الربحية، وبالتالي يجب على الإدارة المصرفية خلق توازن بين السيولة والربحية. (منذر، عبد الواحد، و رامي، 2014، صفحة 337)

الشكل(2-2): العوامل المؤثرة على الربحية

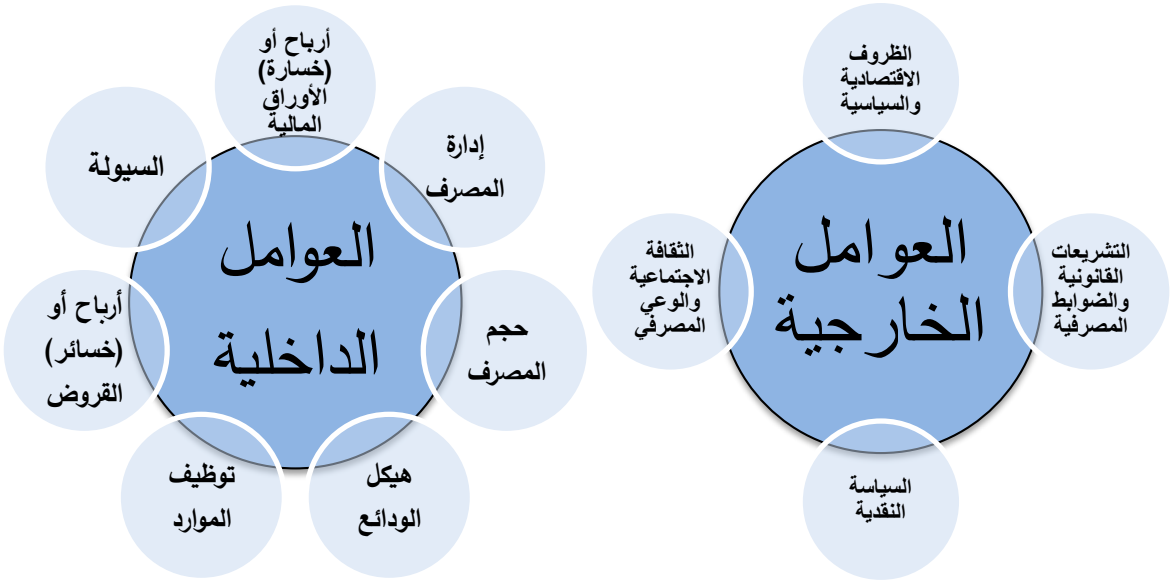

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

المبحث الثاني: تشابك العلاقات بين السيولة والربحية وتعظيم الربحية في البنوك التجارية

في هذا المبحث سنناقش التعارض بين السيولة والربحية في البنوك التجارية، بالإضافة الى كيفية تحسين الربحية في البنوك التجارية.

المطلب الأول: التعارض بين الربحية والسيولة في البنك التجاري

من أهم واجبات المدير المالي الموازنة بين السيولة والربحية والمحافظة على هذا التوازن باستمرار، وفي الحقيقة فان هذا الواجب ينطوي على صعوبة بالغة لان توفير السيولة قد يتعارض مع هدف الربحية، ولهذا السبب فان المدير المالي يجد نفسه أمام معادلة يصعب حلها أحيانا ويلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين السيولة والربحية، بمعنى كلما ارتفعت السيولة انخفضت الربحية والعكس صحيح، فنجد على سبيل المثال الأصول السائلة الحالية مرتفعة لكنها لا تدر عائدا على البنك وذلك لان أمواله لا تستخدم في استثمارات يمكن أن تدر دخلا، بينما تحقق القروض والسلفيات أرباحا وعوائد كبيرة ولكنها من اقل القيم سيولة في البنوك التجارية، لذلك يجب أن يكون هناك مفاضلة بين هذين الهدفين للبنوك وألا يكون أحد الأهداف على حساب الأخر لان كلاهما مهم، إذا كانت تأخذ أهمية للسيولة في البنك فقد أهملنا الربحية وذلك لعدم استثمار السيولة لصالح البنك وبالتالي فان البنك لا يستمر لفترة أطول، ومن ناحية أخرى فهم لا يهتمون بالسيولة وكلها موجهة إلى الاستثمار أي البنك معني بالربحية فقط وبالتالي قد يواجه مشكلة الإعسار أو الإفلاس. (عبد السلام، 2019، الصفحات 162-163)

لهذه الأسباب يجب أن تولي إدارة السيولة في البنك التجاري الاهتمام الواجب مما يؤثر في النهاية على ربحية البنك، لأن الهدف الرئيسي لأي وحدة اقتصادية هو زيادة قيمتها وهذا يتطلب تحقيق هدفين فرعيين هما السيولة و الربحية وهذان الهدفان متعارضان وعلى الوحدة الاقتصادية في محاولاتها لتحقيق إحداهما أن لا يغيب عن بالها الهدف الأخر، فتحقيق هدف السيولة عن طريق الحفاظ على الأصول المتداولة التي تتحول بسرعة إلى نقود يؤدي إلى تجميد هذا النقد عن العمل وعدم تحقيقه للأرباح في حين أن الأصول الأقل سيولة تكون أكثر ربحية لذلك نجد أن ربحية الأصل تكون عكسية بما يتناسب مع السيولة، كما أن سعي الوحدة الاقتصادية للربح يؤدي إلى استخدام النقد وعدم الحفاظ على الأصول السائلة أو سريعة التحول إلى نقود مما يضعف قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها في المواعيد المتفق عليها، وعليه يجب على المدير المالي أن يوازن بين هدفيه السيولة والربحية.

إن النقص أو الزيادة في السيولة يخلق مشكلة للبنك التجاري، بمعنى أن زيادة السيولة تعني ضياع فرصة محتملة لربح إذا كان من الممكن التخلص من السيولة الزائدة، بينما نجد أن الهدف الرئيسي للبنك هو تحقيق أقصى ربح ممكن، وهو ما يتعارض مع ترك الأموال عاطلة، وبالتالي فان البنك في حاجة ماسة الى استثمار أكبر قدر ممكن من موارده في الأصول التي تدر العوائد الكبيرة.

ومنه يمكننا القول انه كلما زادت سيولة الأصل، انخفض العائد منه والعكس صحيح، ونعني بزيادة السيولة هنا أن البنك يفضل عنصر السيولة ويحتفظ بجزء كبير من الأصول على شكل أوراق نقدية أو أوراق حكومية، ولكنه لن يحقق أي أرباح تذكر. وقد يفضل البنك ممارسة القروض على نظام واسع، وبالتالي يمكنه زيادة أرباحه. (زاهية، 2020، الصفحات 95-96)

المطلب الثاني: تعظيم الربحية في البنوك التجارية:

هناك طرق متعددة لتحسين ربحية البنوك التجارية منها: (البديري، 2003، الصفحات 56-57)

1-البحث عن فرص وخدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو للعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء الحاليين.

2-رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين البنوك، لكن الممارسين غالبا ما يجدون زيادة الإيرادات من هذا المدخل وخاصة أن أسعار الفائدة على سبيل المثال لها حد أدنى وحد أقصى ويعتمد السعر على ظروف العميل والعملية.

3-الاستفادة الكاملة من الأموال والأصول المتاحة تحت تصرف البنك، غالبا ما يركز بعض المهتمين بتحسين الربحية فقط على ترشيد الإنفاق، ولكننا نلفت الانتباه إلى حقيقة أن تحسين الربحية يمكن أن يتم من خلال عدة مداخل مثل زيادة الفرص الجديدة وزيادة فئات الفوائد والعمولات، واستخدام الأصول المتاحة أفضل استخدام.

4-ممارسة الضغط على الإنفاق في أي مجال خاصة في مجال الإنفاق العام وهي مجالات الإنفاق دون رقابة.

المبحث الثالث: التوفيق بين السيولة والربحية في البنك التجاري

تهتم إدارة الأصول بالتوفيق بين هدفين متعارضين، هما تعظيم معدل الربح والحفاظ على السيولة لضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.

المطلب الأول: أساليب إدارة الأصول لحل مشكلة السيولة والربحية

إدارة الأصول في البنوك التجارية تعني كيفية توزيع الموارد المالية المتاحة على مختلف مجالات الاستثمار المتعددة والبديلة، وتحديد الأولويات بينها مع تحديد الأوزان المختلفة لكل نوع، وتعتمد إدارة البنك للأصول على مدى توفر فرص اقتراض مربحة ومنخفضة المخاطر، وهناك عدة طرق وأساليب مختلفة التي يمكن أن تستخدمها إدارة البنك التجاري في اتخاذ قراراتها الاستثمارية وبالتالي إدارة أصولها بشكل جيد يجعلها تتغلب على مشكلة التعارض بين السيولة والربحية. ونقدم أدناه بعض الأساليب التي يمكن إتباعها في إدارة أصول البنك التجاري. (نجلاء و تهاني، 2020، صفحة 119)

أ. الأسلوب التجميعي للأموال:

الفكرة الأساسية لهذه الطريقة هي تجميع الأموال من مصادر مختلفة (الودائع الجارية، ودائع الادخارية، رأس المال والاحتياطات والاقتراض من الأطراف الأخرى) ثم توظيف مختلف بنود الأصول، ويمكن تقسيم هذه الطريقة إلى مدخلين: (زاهية، 2020، صفحة 99)

- مدخل الأموال المشتركة.
- مدخل أولويات استخدام الموارد.

المدخل الأول: يعني أن جميع موارد البنك واستخداماته مجمعة، أي كل مورد على حده يعني جميع أوجه الاستخدام.

المدخل الثاني: يتم وضع جدول أولويات الاستخدام بترتيب تنازلي، بحيث يتم توفير احتياجات المجموعة الأولى ثم الثانية وهكذا.

وتتطلب هذا الطريقة معرفة القيود الموضوعية على البنك مثل قيود السيولة العامة في الاحتياطات القانونية والأرباح المستهدفة، وبالتالي توظف إدارة البنك الأموال وفق أولويات محددة تلبي القيود المختلفة، وتساعدها في حل مشكلة السيولة والربحية.

ب-أسلوب تخصيص الأموال حسب مصدرها:

تعتمد طريقة تخصيص الأموال المصرفية على مصدرها بناءً على حقيقة أن السيولة التي يحتاجها البنك مرتبطة بمصادر الأموال، تحتاج الودائع الجارية إلى احتياجات كبيرة حيث يتم توجيه كل دينار يتم إيداعه كوديعة تحت الطلب إلى احتياطيات الدرجة الأولى والثانية وجزء صغير منها يوجه للاستثمار في القروض.

أما الودائع الادخارية والودائع لأجل فهي تتطلب سيولة اقل حيث يوجه جزء كبير منها إلى القروض والاستثمارات المالية الأخرى بالإضافة إلى احتياطيات الدرجة الأولى واحتياطيات الدرجة الثانية

أما بالنسبة لرأس المال والاحتياطيات فهي تتطلب سيولة أقل لذلك تستخدم الأموال الناتجة عنه في تمويل الأصول الثابتة مثل الآلات والعقارات والقروض طويلة الأجل وأوراق مالية ذات درجة منخفضة من السيولة، والميزة الأساسية لهذه الطريقة هي تقليل الأصول السائلة واستثمار أموال إضافية في قروض واستثمارات مالية مختلفة مما يؤدي الى زيادة أرباح البنك.

تفترض هذه الطريقة أن هذه المصادر مستقلة وأن استخدام الأموال منها يتم بشكل مستقل عن بقية الأموال من المصادر الأخرى، وهذا الافتراض غير واقعي حيث نجد البنوك التجارية تعمل على جذب الودائع وأي عميل يحاول الاقتراض من البنك الذي يتعامل معه (أي الذي به حسابه الجاري)، وبالتالي فان دخول ودائع جديدة يتطلب من البنك تلبية بعض من متطلبات الافتراض للمودعين الجدد. (زاهية، 2020، صفحة 100)

المطلب الثاني: هيكل الأصول كنموذج للتوفيق بين السيولة والربحية

تم توزيع أصول البنك على مجموعة من الاستخدامات، وتتميز المجموعة الأولى بالسيولة المطلقة وتتميز المجموعة الثانية بالسيولة بشكل رئيسي والربحية بشكل ثانوي وتتميز المجموعة الأخيرة من الأصول بالربحية بشكل رئيسي وبالسيولة بشكل ثانوي، وبهذا تصنف أصول البنك التجاري تنازليا حسب درجة السيولة وتصاعديا حسب درجة الربحية على النحو التالي: (حياة، 2014، الصفحات 28-29)

1-المجموعة الأولى: وتتمثل في الأرصدة النقدية الجاهزة التي تكون سيولتها عالية جدا إن لم يكن القول بأنها السيولة بحد ذاتها (بمعنى أن هدفها هو تحقيق السيولة فقط)، وعادة ما يطلق عليها بخط الدفاع الأول وتشمل:

-النقدية الجاهزة لدى البنك: وهي النقود القانونية والنقود المساعدة والعملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك باستمرار في خزائنه لتلبية متطلباته اليومية. حيث يعتمد مقدار النقود القانونية والنقود المساعدة في خزينة البنك على ما يتوقعه من السحوبات المطلوبة في أي وقت، وذلك لتلبية حاجة المودعين أو عمليات المقاصة بين البنك والمصارف الأخرى.

-الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي: وتشمل الاحتياطي القانوني المستخدم في رقابة سلطة النقد على البنوك التجارية وهي أرصدة دائنة يتم تكوينها كنسبة معينة من الودائع يحددها البنك المركزي وفقا لمتطلبات السياسة النقدية.

2-المجموعة الثانية: سيولتها متدنية مقارنة بالمجموعة الأولى ويمكن أن ينتج عنها أرباح وتشمل أصولا عالية السيولة. ولذلك يطلق عليها خط الدفاع الثاني حيث يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وتحقق هدف مزدوج للسيولة لضمان السداد وتحقيق العائد من الاستخدام وتتمثل في:

أ. حسابات لدى البنوك الأخرى ناتجة عن معاملات بين البنوك.

ب. أصول قيد التحصيل والتي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة قصيرة جدا.

ت. الأوراق التجارية وهي شكل من أشكال القروض قصيرة الأجل.

ث. الأوراق المالية قصيرة الأجل بما في ذلك أذون الخزانة التي تصدرها الحكومة لأجل قصير لتمويل الدين العام وهي تتمتع بسيولة عالية لأنها مضمونة وهدفها تمويل العجز الموسمي في الميزانية المالية للدولة ويمكن للبنوك التجارية أن تخصمها أو أن تقترض بضمانها من البنك المركزي.

3-المجموعة الثالثة: سيولتها متدنية جدا وربحيتها عالية مقارنة بالأصول المذكورة سابقا، حيث أن هدفها الرئيسي هو تحقيق الربح. وتشمل ما يلي:

أ. قروض متوسطة وطويلة الأجل.

ب. الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل.

ت. الاستثمارات الحقيقية (الأصول المادية الثابتة).

خلاصة الفصل:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على أهم المفاهيم المتعلقة بالربحية وأهميتها فهي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى البنوك الى تحقيقها، فهي تعتبر معيارا ومقياسا لكفاءة البنك وجودة إدارته، كما تعرفنا على مختلف العوامل المؤثرة عليها ومن أهمها الظروف الاقتصادية والسياسية والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية والسياسة النقدية، والثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي، أرباح أو (خسائر) الأوراق المالية، إدارة البنك وحجمه، وهيكل الودائع. بالإضافة الى مؤشرات قياسها وطرق تحسينها في البنوك التجارية وكذلك العلاقة بين الربحية والسيولة والتعارض بينهما، والموازنة بين السيولة والربحية في البنك التجاري باستخدام أساليب إدارة الأصول والمتمثلة في الأسلوب التجميعي للأموال وأسلوب تخصيص الأموال حسب مصدرها لحل مشكلة السيولة والربحية، وأخيرا هيكل الأصول كنموذج للتوفيق بين السيولة والربحية. ومما سبق اتضح أن السيولة والربحية هدفان متعارضان لكنهما متلازمان بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الأخر فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في أموال أكثر وأصول أقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة وكذلك فان الاحتفاظ بالمال على شكل نقود أو شبه نقود يعني زيادة الأصول التي تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة وهذا يناقض هدف الربحية ومنه يجب أن تعمل الإدارة المالية للبنك على خلق توازن بين السيولة والربحية.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الخليج الجزائر (AGB)

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري الى المفاهيم المختلفة المتعلقة بكل من السيولة والربحية والعوامل المؤثرة فيهما ومؤشرات قياسهما والتعارض بينهما وكيفية التوفيق بينهما، بالإضافة الى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

ومن خلال هذا الفصل (الجانب التطبيقي للدراسة) سنتناول دراسة عن بنك الخليج الجزائر كأحد أبرز البنوك في الجزائر لما يتميز به من تقنيات وتكنولوجيا عالية في المجال المصرفي بالإضافة إلى النتائج الايجابية المحققة. وتم تقسيم الفصل الثالث من الدراسة إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلي مطلبين، المبحث الأول تضمن تقديم عام لبنك الخليج الجزائر فالمطلب الأول تضمن نشأة وتعريف بنك الخليج الجزائر أما المطلب الثاني تضمن مختلف المساهمون في البنك وهيكله التنظيمي، أما المبحث الثاني تناول مؤشرات قياس السيولة والربحية لدى بنك الخليج الجزائر المطلب الأول تناول مؤشرات قياس السيولة في بنك الخليج الجزائر أما المطلب الثاني تضمن مؤشرات قياس الربحية في بنك الخليج الجزائر وأخيرا المبحث الثالث تضمن تفسير وتحليل نسب السيولة والربحية لبنك الخليج الجزائر المطلب الأول تضمن تفسير وتحليل نسب السيولة في بنك الخليج الجزائر أما المطلب الثاني تضمن تفسير وتحليل نسب الربحية في بنك الخليج الجزائر.

المبحث الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر

في هدا المبحث سنتطرق الى بيان بنك الخليج الجزائر الذي يعد من أهم البنوك في الجزائر من خلال تقديمه لمختلف الخدمات المصرفية والمالية المتنوعة التي تلبي كافة احتياجات جميع العملاء من الشركات والأفراد.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الخليج الجزائر AGB

بنك تجاري بموجب القانون الجزائري برأسمال قدره 10.000.000.000 دينار جزائري، تأسس بنك الخليج الجزائر في15 ديسمبر2003 بمساهمة ثلاثة بنوك رائدة في أسواقها تنتمي إلى مجموعة كيبكو منذ إنشائها حدد AGBلنفسه مهمة المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية للجزائر، من خلال تقديم خدمات ومنتجات عالية الجودة للشركات والمهنيين، والجمع بين التمويل المصرفي التقليدي وعرض الحلول المالية التشاركية. في عام2007، وسع AGB مجال عمله ويقدم الآن للعملاء "الخاصين" مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، والتي حققت نجاحًا حقيقيًا معهم من خلال خصائصهم وابتكاراتهم. منذ عام 2008، يهدف AGB إلى الاقتراب من عملائه. وبهذه الطريقة شرع في توسيع شبكة وكالاته من وكالة واحدة في عام 2007 إلى 21 وكالة في عام 2010 لتنتهي عام 2011 مع 29 وكالة.(AGB, Rapport Annuel, 2011)

يعتبر بنك الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس2004 وهو يمارس اليوم نشاطا اقتصاديا ومصرفيا ذا كفاءة عالية وجودة كبيرة، ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم المساعدات المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم العديد من المنتجات والخدمات بطرق أكثر حداثة وعصرنه، هذا من جهة ومن جهة أخرى يقدم البنك منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية وهي ميزة للبنك جعلت منه يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع. (بولحبال، 2020، صفحة 1342)

وترتكز إستراتجية هذا البنك على خمسة مجالات هي: (عماري و بن ثابت، 2018، صفحة 410)

-إدارة الجودة الشاملة: حيث يندرج ضمنها كافة الإجراءات المتخذة من طرف البنك من أجل تحقيق جودة الخدمة البنكية مع العملاء الداخليين والخارجيين.

-توسيع شبكة الوكالة: جعل الوكالات أقرب للعملاء مع تقديم منتجات بمزايا وخدمات مصممة عالميا.

- توسيع عروض المنتجات والخدمات بهدف تلبية توقعات الجميع.

- تركيز إدارة الموارد البشرية على الأداء من خلال تحفيز العمال حسب النتيجة المحققة.

- السعي إلى اكتساب حصص في السوق: من خلال النمو والتوسع في اكتساب حصص في السوق والمشاركة في تنمية الاقتصاد الجزائري

المطلب الثاني: المساهمون في بنك الخليج الجزائر AGB وهيكله التنظيمي

1-المساهمون في بنك الخليج الجزائر AGB:

تأسس بمساهمة ثلاثة بنوك:(AGB, Rapport Annuel, 2009)

ا-بنك برقان:

هو شركة تابعة لمجموعة كيبكو وهو بنك تجاري كويتي، مع شركات تابعة تأسست بشكل رئيسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تأسس البنك في عام 1977 واكتسب دورًا رئيسيًا في قطاع الأفراد والشركات والأعمال بفضل عروض المنتجات المبتكرة والتكنولوجيا المتطورة وشبكة التوزيع الكبيرة. وتشمل الشركات التابعة لها بنك الخليج الجزائر (الجزائر)، وبنك بغداد (العراق)، والبنك الأردني الكويتي (الأردن)، وكذلك بنك تونس الدولي. نتائج البنك في النمو القوي المستمر لرأس مال اجتماعي هام واستثمار متنوع تضم شبكتها 25 فرعاً وأكثر من 120 جهاز صراف آلي يمتلك 60٪ من بنك الخليج الجزائر.

ب-بنك تونس الدولي:

تأسس بنك تونس الدولي عام 1982 وهو أول بنك خاص خارجي تأسس في تونس يقدم مجموعة كاملة من الخدمات المالية الدولية للشركات والمؤسسات المالية والحكومات والأفراد، بما في ذلك: معاملات الصرف الأجنبي وسوق المال بجميع العملات القابلة للتحويل وتمويل التجارة الدولية وخدمات التجزئة والخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية والبطاقات للدفع الدولي Visa و American Express ... إلخ وله مكتب تمثيلي في طرابلس ويمتلك 30٪ من بنك الخليج الجزائر.

ج-البنك الأردني الكويتي:

تأسس البنك الأردني الكويتي عام 1976 وهو يتطور بنجاح في النظام المصرفي الأردني بصفته بنكًا تجاريًا فإنه يقدم لعملائه مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية موزعة من خلال شبكة من 48 فرعًا في الأردن وفرعين آخرين في فلسطين وقبرص تمتلك 10٪ من رأس مال بنك الخليج الجزائر.

الشكل(3-1): حصص المساهمين في بنك الخليج الجزائر AGB

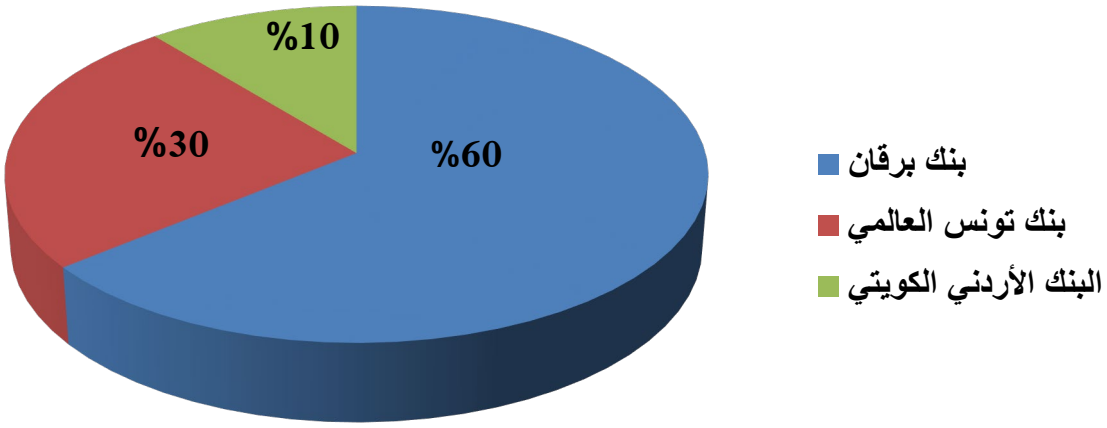

المصدر:(AGB, Rapport Annuel, 2019)

2-الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر AGB

الشكل(3-2): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر AGB

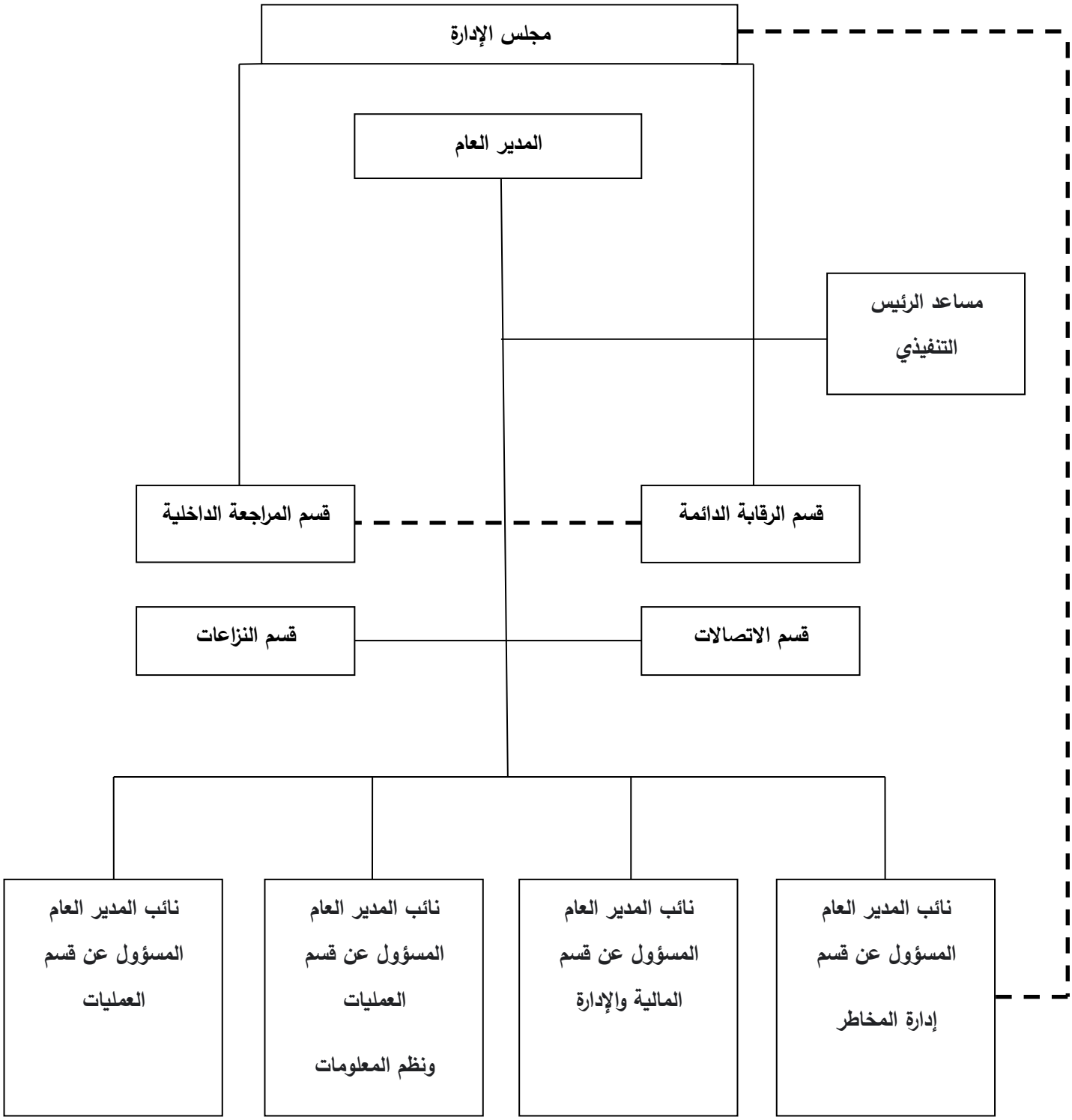

المصدر: (AGB, Rapport Annuel, 2013)

المبحث الثاني: مؤشرات قياس السيولة والربحية لدى بنك الخليج الجزائر AGB

يتناول هذا المبحث مؤشرات قياس السيولة والربحية لدى بنك الخليج الجزائر AGB بعد عرض الميزانية لسنوات من سنة 2015 الى سنة 2020 وهي كالتالي:

الجدول(3-1): ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB جانب الأصول لسنوات من 2015 الى 2020

الأصول	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.	49344833	29544542	61446277	33235445	38803618	34904907
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل.	/	/	/	/	/	/
أصول مالية جاهزة للبيع.	/	/	/	/	/	/
تمويل الهيئات المالية.	9141893	18351676	14721310	32470209	27912022	26322340
تمويل الزبائن.	104883046	117870550	153825301	169327668	153664521	169135315
أصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق.	/	5131507	5131507	/	/	/
ضرائب جارية –أصول.	1273345	1372832	1267805	1831942	2191180	2157103
ضرائب مؤجلة–أصول.	147638	164383	197093	224911	262765	300403
أصول أخرى.	36144	32957	37664	219488	55627	62000
حسابات التسوية.	650500	708244	400055	537946	474149	972462
المساهمات في الفروع المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة.	15675	15675	15675	15675	15675	15675
العقارات الموظفة.	/	/	/	/	/	/
الأصول الثابتة المادية.	11698836	15989552	19552174	24824807	33372102	35929553
الأصول الثابتة غير المادية.	185601	200495	265938	326709	316424	319071
فارق الحيازة.	/	/	/	/	/	/
مجموع الأصول.	**177377511**	**189382415**	**256860824**	**263014799**	**257068083**	**270118830**

المصدر: (AGB, 2015,2016,2017,2018,2019,2020)

الجدول(3-2): ميزانية بنك الخليج الجزائر AGB جانب الخصوم لسنوات من 2015 الى 2020

الخصوم	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البنك المركزي	/	/	/	/	/	/
ودائع الهيئات المالية	/	/	/	/	3121	1648
ودائع الزبائن	125339056	136255900	199946331	197487980	184555537	203475674
سندات الاستثمار	11947410	11574456	10549836	11951739	13964378	13663484
الضرائب الجارية-خصوم	1707388	1330337	2054657	2595270	2524224	2436296
الضرائب المؤجلة-خصوم	/	/	/	/	/	/
خصوم أخرى	8486515	8675252	8869385	8637323	9524586	8494283
حسابات التسوية	5207981	4886720	5057602	7170811	8832957	6634730
مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء	340929	406055	438412	445134	542492	627547
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمار	/	/	/	/	/	/
أموال لتغطية المخاطر الصرفية العامة	1395460	1550243	2919085	4782872	5292226	2845824
ديون تابعة	/	/	/	/	/	/
رأس المال	10000000	10000000	10000000	10000000	20000000	20000000
علاوة مرتبطة برأس المال	/	/	/	/	/	/
احتياطات	1000000	1000000	1000000	1000000	1622810	7314927
فارق التقييم	/	/	/	/	/	/
فارق إعادة التقييم	/	/	/	/	/	/
ترحيل من جديد(+/-)	8324337	11071620	12387516	14206504	4187572	/
نتيجة السنة المالية(+/-)	3628435	2631793	3637975	4737168	6018180	4624416
مجموع الخصوم	**177377511**	**189382415**	**256860824**	**263014799**	**257068083**	**270118830**

المصدر: (AGB, 2015,2016,2017,2018,2019,2020)

المطلب الأول: مؤشرات قياس السيولة لدى بنك الخليج الجزائر AGB

من خلال المعطيات المتواجدة في الميزانية لسنوات من 2015 الى 2020 نستطيع حساب ما يلي:

أولا: حساب نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة الى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يمتلكها البنك، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، ويتم حسابها وفق المعادية التالية:

نسبة الرصيد النقدي= (النقد في الصندوق+النقد لدى البنك المركزي+الأرصدة السائلة الأخرى) /الودائع وما في حكمها×100

الجدول(3-3): حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات من 2015 الى 2020:

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البسط: الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.	49344833	29544542	61446277	33235445	38803618	34904907
مجموع البسط	**49344833**	**29544542**	**61446277**	**33235445**	**38803618**	**34904907**
المقام: ودائع الهيئات المالية ودائع الزبائن	/ 125339056	/ 136255900	/ 199946331	/ 197487980	3121 184555537	1648 203475674
مجموع المقام	**125339056**	**136255900**	**199946331**	**197487980**	**184558658**	**203477322**
النتيجة ×100	**%39.36**	**%21.68**	**%30.73**	**%16.82**	**%21.02**	**%17.15**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر AGB

من خلال الجدول (3-3) والذي يبين معطيات تتضمن نسبة الرصيد النقدي لبنك الخليج الجزائر AGB خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 حيث بلغت على التوالي 39.36%، 20.68%، 30.73%، 16.82%، 21.02%، 17.15% ومنه نلاحظ أن نسب السيولة النقدية ارتفعت في السنوات 2015، 2017، 2019 وهذا يدل على أن البنك كان أكثر كفاءة في مواجهة التزاماته خاصة طلبات السحب المفاجئة، بينما انخفضت خلال السنوات 2016، 2018، 2020 وهذا يدل على أن البنك كان اقل كفاءة ومنه يواجه صعوبات كعدم القدرة على الوفاء بطلبات المودعين.

ثانيا: حساب نسبة الاحتياطي القانوني:

تعبر هذه النسبة عن قدرة البنك على مواجهة السحوبات البنكية وتلبية التزاماته، وهي نسبة تحدد قانونا من حجم الودائع وذلك لحماية أموال المودعين، ويتم حسابها وفق المعادلة التالية:

نسبة الاحتياطي القانوني=[الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي/ (إجمالي الودائع+الالتزامات الأخرى)]× 100

ملاحظة:

نظرا لعدم توفر قيمة النقدية المودعة لدى البنك المركزي في البيانات المتحصل عليها من التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر لسنوات 2020،2019،2018،2017 فسنقوم بحساب نسبة الاحتياطي القانوني لسنتين 2015 و2016 فقط.

تعليمات بنك الجزائر رقم 02-2021 بتاريخ 7 فبراير 2021 بشأن تعديل واستكمال التعليمات رقم 02-2004 بتاريخ 13 مايو 2004 بشأن نظام الاحتياطيات الإلزامية

المادة 1: الغرض من هذه التعليمات هو تعديل وإكمال التعليمات رقم 02-2004 بتاريخ 13 مايو 2004 المتعلق بنظام الاحتياطيات الإجبارية.

المادة 2: تم تعديل المادة 3 من التعليمات رقم 02-2004 بتاريخ 13 مايو 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطيات الإلزامية وصياغتها على النحو التالي:

"المادة 3: معدل الاحتياطي الإلزامي محدد بنسبة 2٪ من قاعدة الاحتياطي المحدد في المادة 2 أعلاه ".

المادة 3: تسري هذه التعليمات اعتبارًا من 15 فبراير 2021.

الجدول(3-4): حساب نسبة الاحتياطي القانوني لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات من2015 الى 2020:

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البسط:	30350797	25286237	/	/	/	/
المقام:						
ودائع الهيئات المالية	/	/	/	/	3121	1648
ودائع الزبائن	125339056	136255900	199946331	197487980	184555537	203475674
مجموع المقام	**125339056**	**136255900**	**199946331**	**197487980**	**184558658**	**203477322**
النتيجة ×100	**%24.21**	**%18.56**	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائرAGB

من خلال الجدول (3-4) والذي يبين معطيات تتضمن نسبة الاحتياطي القانوني لبنك الخليج الجزائرAGB خلال السنوات 2015 و2016، حيث كانت مرتفعة سنة 2015 بنسبة 24.21%، ثم انخفضت سنة 2016 الى 18.56%، ومن خلال النتائج المتحصل عليها فان بنك الخليج الجزائر كان ملزما بتكوين احتياطي قانوني لدى البنك المركزي لا يقل عما هو محدد وهذا يدل على قدرة البنك على مواجهة السحوبات البنكية وتلبية التزاماته.

ثالثا: نسبة السيولة القانونية:

تعبر هذه النسبة عن مجموع الاحتياطيات الأولية والثانوية بالنسبة الى الودائع وما في حكمها، وتحسب وفق المعادلة التالية:

نسبة السيولة القانونية= [(الاحتياطيات الأولية+الاحتياطيات الثانوية) /إجمالي الودائع] × 100

الجدول(3-5): حساب نسبة السيولة القانونية لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات من2015الى2020:

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البسط:						
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.	49344833	29544542	61446277	33235445	38803618	34904907
سندات الاستثمار	11947410	11574456	10549836	11951739	13964378	13663484
المساهمات في الفروع	15675	15675	15675	15675	15675	15675
المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة						
مجموع البسط	**61307918**	**41134673**	**72011788**	**45202859**	**52783671**	**48584066**
المقام						
ودائع الهيئات المالية	/	/	/	/	3121	1648
ودائع الزبائن	125339056	136255900	199946331	197487980	184555537	203475674
مجموع المقام	**125339056**	**136255900**	**199946331**	**197487980**	**184558658**	**203477322**
النتيجة ×100	**%48.91**	**%30.18**	**%36.01**	**%22.88**	**%28.59**	**%23.87**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائرAGB

من خلال الجدول(3-5) والذي يمثل معطيات تتضمن نسبة السيولة القانونية لبنك الخليج الجزائرAGB خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 حيث بلغت أعلى نسبة (48.91%) وهذا خلال سنة 2015 ثم بدأت تنخفض تدريجيا الى غاية (22.88%) سنة 2018, ثم ارتفعت سنة 2019 الى (28.59%) وفي الأخير (سنة 2020) بلغت نسبتها 23.87%، ومنه هذا يدل على أن للبنك (بنك الخليج الجزائر) احتياطيات أولية وثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة الشبه النقدية) كافية للوفاء بكافة الالتزامات المالية المستحقة منه في جميع ظروفه وحالاته.

رابعا: نسبة التوظيف:

تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلف، وتحسب بالمعادلة التالية:

نسبة التوظيف= (القروض والتسليفات /الودائع وما في حكمها) ×100

الجدول رقم(3-6): حساب نسبة التوظيف لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات من 2015 الى 2020:

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البسط:						
تمويل الهيئات المالية	9141893	18351676	14721310	32470209	27912022	26322340
تمويل الزبائن	104883046	117870550	153825301	169327668	153664521	169135315
مجموع البسط	**114024939**	**136222226**	**168546611**	**201797877**	**181576543**	**195457655**
المقام:						
ودائع الهيئات المالية	/	/	/	/	3121	1648
ودائع الزبائن	125339056	136255900	199946331	197487980	184555537	203475674
مجموع المقام	**125339056**	**136255900**	**199946331**	**197487980**	**184558658**	**203477322**
النتيجة×100	**%90.97**	**%99.97**	**%84.29**	**%102.18**	**%98.38**	**%96.05**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائرAGB

من خلال الجدول (3-6) والذي يتضمن نسبة التوظيف لبنك الخليج الجزائر AGB خلال ست سنوات بداية من سنة 2015 الى غاية 2020 حيث بلغت أعلى نسبة لها (102.18%) خلال سنة 2018، وارتفاع هذه النسبة يشير الى قدرة المصرف على تلبية القروض، إلا انه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحوبات المودعين.

وهناك من يرى أن الأموال المودعة في البنوك والمؤسسات المالية هي لمتطلبات التشغيل وليس لتوظيف وعليه يجب أن تستثنى من الحساب. ووفق هذا الرأي تحسب نسبة التوظيف كالأتي:

الجدول رقم(03-07): حساب نسبة التوظيف لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات من 2015 الى 2020:

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البسط: تمويل الزبائن	104883046	117870550	153825301	169327668	153664521	169135315
المقام: ودائع الزبائن	125339056	136255900	199946331	197487980	184555537	203475674
النتيجة×100	**%83.67**	**%86.50**	**%76.93**	**%85.74**	**%83.26**	**%83.12**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائرAGB

من الجدول (3-7) والذي يتضمن نسبة التوظيف لبنك الخليج الجزائر AGB خلال ست سنوات بداية من سنة 2015 الى غاية 2020 نلاحظ أن سنة **2016** هي أعلى نسبة **(86.50%)** شاهدها البنك خلال هذه السنوات وهذا يدل على قدرة البنك على تلبية القروض.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الربحية لدى بنك الخليج الجزائر AGB

من خلال المعطيات المتواجدة في الميزانية لسنوات من 2015 الى 2020 نستطيع حسا ما يلي:

أولا: معدل العائد على إجمالي الأصول:

يستند هذا المعدل في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والأصول التي ساهمت في تحقيقه، بصورة أخرى يقيس قدرة البنوك التجارية على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام أصولها في نشاطها الأساسي، ويعبر عن معدل العائد على إجمالي الأصول بالعلاقة التالية:

معدل العائد على إجمالي الأصول = [النتيجة الصافية السنوية / إجمالي الأصول] ×100

الجدول(3-8): حساب معدل العائد على إجمالي الأصول لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات من2015الى2020:

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البسط: النتيجة الصافية السنوية	3628435	2631793	3637975	4737168	6018180	4624416
المقام: إجمالي الأصول	177377511	189382415	256860824	263014799	257068083	270118830
النتيجة×100	**%2.04**	**%1.38**	**%1.41**	**%1.80**	**%2.34**	**%1.71**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائرAGB

من خلال الجدول (3-8) والذي يبين معدل العائد على إجمالي الأصول لبنك الخليج الجزائرAGB لسنوات من 2015 الى 2020، إذ نلاحظ من خلال الجدول أن معدل العائد على إجمالي الأصول انخفض سنة 2016 من 2.04% (2015) الى (1.38%)، ثم ارتفع ابتداء من سنة 2017 الى 2019 (2.34%) وهي أعلى نسبة شاهدها البنك (بنك الخليج الجزائرAGB) خلال هذه السنوات وهذا يبين كفاءة إدارة البنك وقدرتها على تحقيق أرباح صافية من خلال توظيف موجودات البنك في قروض واستثمارات مختلفة، ثم انخفض سنة 2020 الى (1.71%)، كما يعد من أكثر وأهم أساليب التحليل المالي استخداما في تحليل الربحية.

ثانيا: معدل العائد على حقوق الملكية:

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في استغلال أموال المصرف الممتلكة وقدرة هذه الأموال على توليد الربح، ويحسب فق المعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = [صافي الربح / حقوق الملكية] ×100

حقوق الملكية = رأس المال + العلاوات المرتبطة برأس المال + فرق إعادة التقييم + الاحتياطات + ترحيل من جديد + مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة

الجدول(03-09): حساب معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات من 2015 الى 2020:

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البسط: صافي الربح	3628435	2631793	3637975	4737168	6018180	4624416
المقام: حقوق الملكية	20719797	23621863	26306601	29989376	31102608	30160751
النتيجة×100	**%17.51**	**%11.14**	**%13.82**	**%15.79**	**%19.34**	**%15.33**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر AGB

من خلال الجدول (3-9) الذي يبين معطيات تتضمن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر AGB خلال ست سنوات متتابعة بداية من سنة 2015 الى غاية 2020، بلغت أعلى نسبة (19.34%) خلال سنة 2019 واقل نسبة (11.14%) سنة 2016، ويتضح من خلال هذا الجدول أن معدل العائد على حقوق الملكية شهد تذبذبا واضحا خاصة خلال السنوات الأولى وهذا تذبذب في الغالب كان في حدود 15% الى 19%، وكلما كان هذا المؤشر مرتفعا دل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصرف.

يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية بالعائد على الأصول من خلال ما يسمى بمضاعف حقوق الملكية:

العائد على حقوق الملكية=[(الدخل الصافي/إجمالي الأصول)×(إجمالي الأصول/إجمالي حقوق الملكية)]×100

مضاعف حقوق الملكية= (إجمالي الأصول/إجمالي حقوق الملكية) ×100

الجدول(3-10): حساب مضاعف حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات من2015 الى2020:

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البسط: إجمالي الأصول	177377511	189382415	256860824	263014799	257068083	270118830
المقام: إجمالي حقوق الملكية	20719797	23621863	26306601	29989376	31102608	30160751
النتيجة×100	**%856.07**	**%801.72**	**%976.41**	**%877.02**	**%826.51**	**%895.59**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائرAGB

من خلال الجدول (3-10) الذي يبين معطيات تتضمن مضاعف حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائرAGB خلال ست سنوات متتابعة ابتداء من سنة 2015 الى غاية 2020، نلاحظ أن هناك تذبذب في مضاعف حقوق الملكية وهذا راجع الى ارتفاع إجمالي الأصول مقابل ارتفاع إجمالي حقوق الملكية كل سنة ويختلف مقدار الزيادة من سنة الى أخرى ونلاحظ أن أعلى نسبة شاهدها البنك سنة 2017(976.41%) حيث تشير هذه القيمة الى درجة اكبر من التمويل الخارجي مقارنة بحقوق الملكية فكلما كان معدل الرفع المالي مرتفعا أدى ذلك الى زيادة العائد على حقوق الملكية وذلك في الحالات التي يكون فيها صافي الربح موجبا إلا انه يشير في نفس الوقت الى مخاطر رأس مال مرتفعة.

ثالثا: معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف:

يصور هذا المعدل ربحية الأموال المتاحة للتوظيف في البنك وهي تشتمل على الودائع وحقوق الملكية، يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من أمواله المتاحة لها والمتمثلة بحق الملكية والودائع، وتحسب وفق المعادلة التالية:

معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف = [صافي الأرباح / (حقوق الملكية + مجموع الودائع)] ×100

حقوق الملكية = رأس المال+العلاوات المرتبطة برأس المال+فرق إعادة التقييم+الاحتياطات+ترحيل من جديد+مؤونات لتغطية المخاطر المصرفية العامة

الجدول(3-11): حساب معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات من 2015الى2020:

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البسط:						
صافي الأرباح	3628435	2631793	3637975	4737168	6018180	4624416
المقام:						
حقوق الملكية	20719797	23621863	26306601	29989376	31102608	30160751
مجموع الودائع	125339056	136255900	199946331	197487980	184558658	203477322
مجموع المقام	**146058853**	**159877763**	**226252932**	**227477356**	**215661266**	**233638073**
النتيجة×100	**%2.48**	**%1.64**	**%1.60**	**%2.08**	**%2.79**	**%1.97**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائرAGB

من خلال الجدول (3-11) والذي يمثل معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف لبنك الخليج الجزائر AGBلسنوات من 2015 الى 2020، انخفض معدل العائد خلال السنوات 2016، 2017، 2020حيث بلغ العائد على التوالي 1.64%، 1.60%، 1.97%، ثم ارتفع خلال باقي السنوات 2018، 2019 حيث بلغ على التوالي 2.08%، 2.79%، مما يدل على أن البنك (بنك الخليج الجزائر) قد حققا أرباحاً في توظيف أمواله المتاحة في الموجودات المربحة وهذا مؤشر جيد له في هذه السنوات، ومنه فان لبنك الخليج الجزائر كفاءة في إدارة أمواله المتاحة من جهة ورشد اختياره للقرارات الاستثمارية المدرة للأرباح من جهة أخرى .

رابعا: معدل العائد على الودائع

يقيس هذا المؤشر مدى نجاح إدارة المصرف في تحقيق العوائد على أموال المودعين الموجودة في المصرف ويحسب وفق الصيغة الآتية:

نسبة العائد إلى إجمالي الودائع= [صافي الدخل (الربح) بعد الضريبة/ إجمالي الودائع] × 100

الجدول(3-12): حساب معدل العائد على الودائع لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات من 2015الى2020:

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البسط: صافي الأرباح	3628435	2631793	3637975	4737168	6018180	4624416
المقام: إجمالي الودائع	125339056	136255900	199946331	197487980	184558658	203477322
النتيجة×100	**%2.89**	**%1.93**	**%1.81**	**%2.39**	**%3.26**	**%2.27**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائرAGB

من خلال الجدول (3-12) والذي يمثل معدل العائد على الودائع لبنك الخليج الجزائرAGB لسنوات من 2015 الى 2020، ويتضح من خلال الجدول انه هناك تذبذب في النسب خلال هذه السنوات، حيث انخفض خلال السنوات 2016، 2017، 2020 وبلغ على التوالي 1.93%، 1.81%، 2.27%، وارتفع خلال السنوات 2018، 2019 وبلغ على التوالي 2.39%، 3.26%، وهذا يدل على نجاح إدارة البنك (بنك الخليج الجزائر) في تحقيق العوائد على أموال المودعين الموجودة.

خامسا: نسبة هامش الربح:

تعكس هذه النسبة فاعلية العمليات التشغيلية وكفاءتها والمنطق انه كلما زادت نسبة الهامش تحسن الأداء التشغيلي لإدارة المصارف والعكس صحيح وتحسب نسبة هامش الربح وفق المعادلة التالية:

نسبة هامش الربح = [صافي الربح / إجمالي الأصول] ×100

الجدول(3-13): حساب نسبة هامش الربح لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات من 2015الى2020:

البيان	2015	2016	2017	2018	2019	2020
البسط: صافي الأرباح	3628435	2631793	3637975	4737168	6018180	4624416
المقام: إجمالي الأصول	177377511	189382415	256860824	263014799	257068083	270118830
النتيجة×100	**%2.04**	**%1.38**	**%1.41**	**%1.80**	**%2.34**	**%1.71**

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائرAGB

من خلال الجدول (3-13) والذي يمثل نسبة هامش الربح لبنك الخليج الجزائرAGB لسنوات من 2015 الى 2020، ويتضح من خلال الجدول انه هناك تذبذب في النسب خلال هذه السنوات، حيث انخفض خلال السنوات 2016، 2020 وبلغ على التوالي 1.38%، 1.71%، ثم ارتفع خلال السنوات 2017، 2018، 2019 حيث بلغ على التوالي 1.41%، 1.80%، 2.34%، وهذا يدل على تحسن الأداء التشغيلي لإدارة البنك (بنك خليج الجزائر).

المبحث الثالث: تفسير وتحليل نسب السيولة والربحية لبنك الخليج الجزائر AGB

بعد عرض الميزانية العمومية لسنوات من 2015 الى 2020 لبنك الخليج الجزائر AGB وحساب مؤشرات كل من السيولة والربحية للبنك، فسنتعرض في هذا المبحث الى تفسير وتحليل نسب كل من السيولة والربحية المتحصل عليها وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، المطلب الأول يتضمن تفسير وتحليل نسب السيولة لبنك الخليج الجزائر AGB والمطلب الثاني يتضمن تفسير وتحليل نسب الربحية لنفس البنك.

المطلب الأول: تفسير وتحليل نسب السيولة لبنك الخليج الجزائر AGB

1/ نسبة الرصيد النقدي:

بعد حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات بداية من سنة 2015 الى غاية سنة 2020، تحصلنا على هذه النسب والممثلة في الشكل التالي:

الشكل(3-3): تطور نسبة الرصيد النقدي مابين 2015-2020

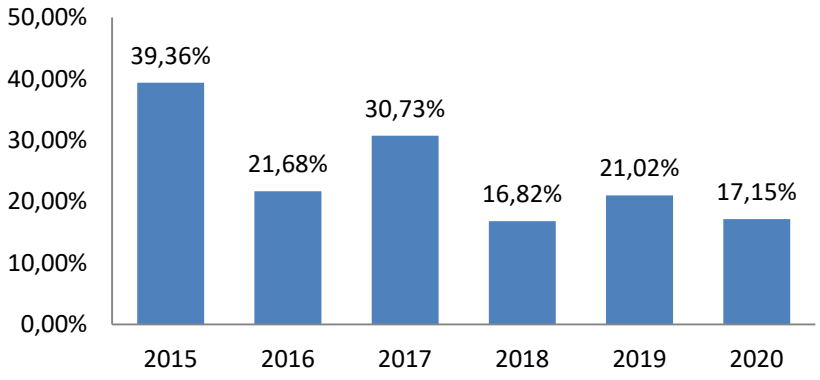

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي لبنك الخليج الجزائر AGB متغيرة ومتقلبة من سنة الى أخرى إذ تتراوح مابين 16.82% و39.36% ويعود سبب ذلك إلى عدم تناسب تغير قيمة الأصول النقدية وتغير إجمالي الودائع حيث كانت مرتفعة سنة 2015 بنسبة 39.36% وهي أعلى نسبة شاهدها بنك الخليج الجزائر AGB، ثم انخفضت خلال سنة 2016 الى 21.68%، ثم ارتفعت خلال سنة 2017 الى 30.73%، ثم انخفضت سنة 2018 الى 16.82%، ثم ارتفعت سنة 2019 الى 21.02%، ثم انخفضت سنة 2020 الى 17.15% ويفسر هذا التذبذب الى زيادة ونقص حجم الأصول السائلة المحتفظ بها من طرف البنك، وهذا يؤثر على إمكانية البنك في تحقيق هدف الربحية كما يؤثر أيضا على قدرته في الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة على ذمته في مواعيدها المحددة، فكلما زادة نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.

2/ نسبة الاحتياطي القانوني:

بعد حساب نسبة الاحتياطي القانوني لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات 2015 و2016، تحصلنا على هذه النسب والممثلة في الشكل التالي:

الشكل(3-4): تطور نسبة الاحتياطي القانوني مابين 2015-2016

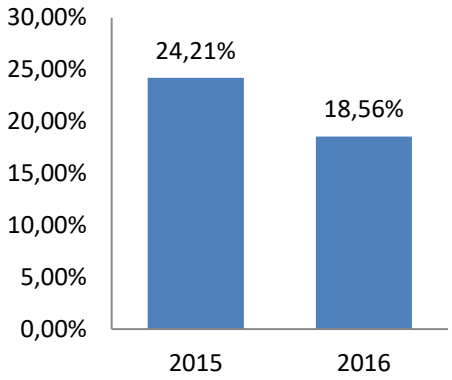

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

نلاحظ أن نسبة الاحتياطي القانوني لبنك الخليج الجزائر AGB كانت مرتفعة في سنة 2015 بمقدار 24.21%، ثم انخفضت في سنة 2016 الى 18.56% وحسب التعليمات المفروضة من البنك المركزي نفسر هذا باحترام البنك لهذه التعليمات فيما يخص الاحتياطي القانوني وهو ما يعطي انطباعا عن الأريحية المالية التي يتمتع بها هذا البنك، وقدرته على مواجهة السحوبات البنكية وتلبية التزاماته.

3/ نسبة السيولة القانونية:

بعد حساب نسبة السيولة القانونية لبنك الخليج الجزائرAGB لسنوات بداية من سنة 2015 الى غاية سنة 2020، تحصلنا على هذه النسب والممثلة في الشكل التالي:

الشكل(3-5): تطور نسبة السيولة القانونية مابين 2015-2020

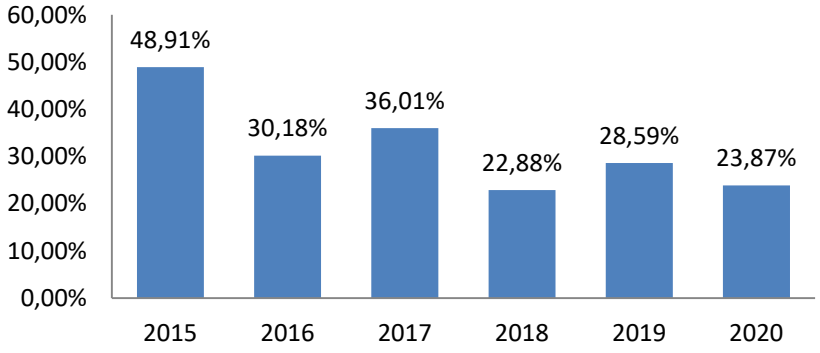

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

نلاحظ أن نسب السيولة القانونية لبنك الخليج الجزائرAGB شهدت تذبذبا واضحا بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة المبحوثة ويفسر هذا الى زيادة ونقص حجم الأصول السائلة المحتفظ بها في البنك، إذ تتراوح ما بين 22.88% و48.91%، حيث سجلت أعلى نسبة 48.91% سنة 2015 وأدنى نسبة 22.88% سنة 2018 ويلاحظ الانخفاض في النسبة خلال السنوات 2016، 2018، 2020 فهذا قد يكون مؤشر جيد للبنك بالنسبة للأرباح والعوائد ولكنه في نفس الوقت قد يشير إلى تراجع قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة، وتراجع عام في حجم النقد والأرصدة لدى البنك المركزي مضافا إليها الاستثمارات والأوراق المخصومة مقارنة بحجم الودائع وما في حكمها، فكلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة، أي هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

4/ نسبة التوظيف:

بعد حساب نسبة التوظيف لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات بداية من سنة 2015 الى غاية سنة 2020، تحصلنا على هذه النسب والممثلة في الشكل التالي:

الشكل(3-6): تطور نسبة التوظيف مابين 2015-2020

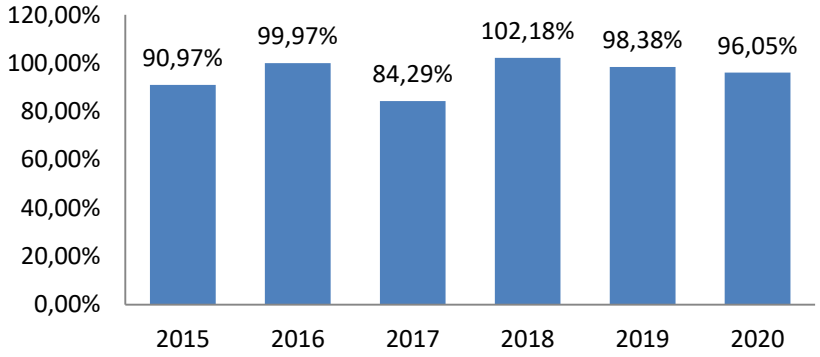

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

نلاحظ ارتفاع نسبة التوظيف لبنك الخليج الجزائر AGB بشكل عام في جميع سنوات البحث، حيث سجلت أعلى نسبة 102.18% سنة 2018 وأدنى نسبة 84.29% سنة 2017 وتدل على التوظيف الجيد لأموال البنك وهذا مؤشر جيد من حيث التأثير الإيجابي على الأرباح التي يحققها من جهة ودلالة على كفاءة البنك في تلبية القروض المصرفية لزبائنه من جهة أخرى، إلا أنه قد تظهر خطورة باتجاه السيولة في حالة السحب المفاجئ للودائع مما ينبغي أخذ الحيطة والحذر عند منح أي قروض إضافية، فنسبة التوظيف ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة، أي أن السيولة تزداد بانخفاض نسبة التوظيف.

أما في حالة أن الأموال المودعة في البنوك والمؤسسات المالية هي لمتطلبات التشغيل وليس لتوظيف، فإن نسبة التوظيف لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات بداية من سنة 2015 الى غاية سنة 2020 ممثلة في الشكل التالي:

الشكل(3-7): تطور نسبة التوظيف مابين 2015-2020

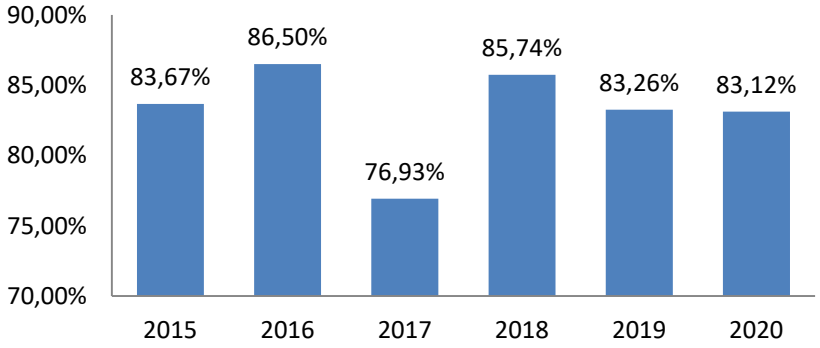

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

نلاحظ ارتفاع نسبة التوظيف لبنك الخليج الجزائر AGB بشكل عام في جميع سنوات البحث، حيث سجلت أعلى نسبة 86.50% سنة 2016 وأدنى نسبة 76.93% سنة 2017 وتدل على التوظيف الجيد لأموال البنك وهذا مؤشر جيد من حيث التأثير الإيجابي على الأرباح التي يحققها من جهة ودلالة على كفاءة البنك في تلبية القروض المصرفية لزبائنه من جهة أخرى، إلا أنه قد تظهر خطورة باتجاه السيولة في حالة السحب المفاجئ للودائع مما ينبغي أخذ الحيطة والحذر عند منح أي قروض إضافية، فنسبة التوظيف ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة، أي أن السيولة تزداد بانخفاض نسبة التوظيف.

المطلب الثاني: تفسير وتحليل نسب الربحية لبنك الخليج الجزائرAGB ومناقشة النتائج

1-تفسير وتحليل نسب الربحية لبنك الخليج الجزائر AGB

أ/ معدل العائد على إجمالي الأصول:

بعد حساب معدل العائد على إجمالي الأصول لبنك الخليج الجزائرAGB لسنوات بداية من سنة 2015 الى غاية سنة 2020، تحصلنا على هذه النسب والممثلة في الشكل التالي:

الشكل(3-8): تطول معدل العائد على إجمالي الأصول مابين 2015-2020

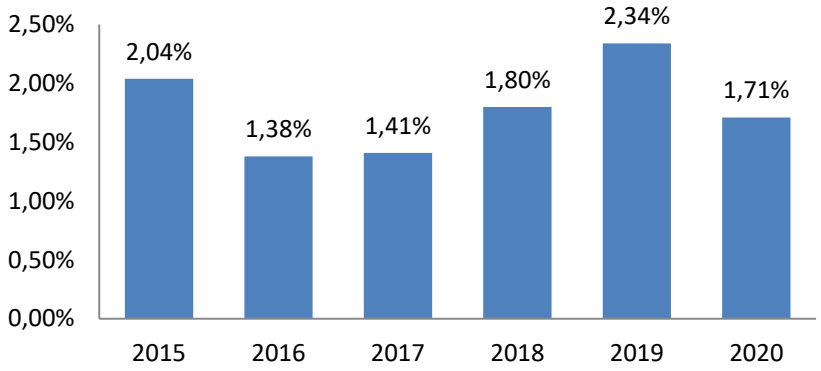

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

نلاحظ أنه هناك تذبذب في معدل العائد على إجمالي الأصول لبنك الخليج الجزائرAGB خلال هذه السنوات إذ تتراوح ما بين 1.38% و2.34% ويعود سبب ذلك الى زيادة وانخفاض النتيجة الصافية مقابل إجمالي الأصول، حيث كانت مرتفعة سنة 2015 بنسبة 2.04%، ثم انخفضت سنة 2016 الى 1.38% وهي اقل نسبة شاهدها البنك خلال هذه السنوات وهذا الانخفاض يعتبر مؤشر غير جيد للبنك بما يعني تراجع البنك في ربحيته وعوائده ومنه يدل على ضعفه في توليد الأرباح من خلال استغلال أصوله، ثم ارتفعت خلال السنوات 2017 و2018 و2019 حيث بلغت على التوالي 1.41%، 1.80%، 2.34% وهي أعلى نسبة حققها البنك خلال هذه السنوات ويشير ارتفاع هذه النسبة الى تطور قدرة البنك على تحقيق الأرباح من خلال توظيف أصوله في قروض واستثمارات مختلفة، ثم انخفضت سنة 2020 الى 1.71% ويفسر هذا الانخفاض الى انخفاض النتيجة الصافية بالمقارنة مع ارتفاع إجمالي الأصول وتدل على ضعف في كفاءة البنك على تحقيق الأرباح من استخدام أصوله.

ب/ معدل العائد على حقوق الملكية:

بعد حساب معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات بداية من سنة 2015 الى غاية سنة 2020، تحصلنا على هذه النسب والممثلة في الشكل التالي:

الشكل(3-9): تطور معدل العائد على حقوق الملكية مابين 2015-2020

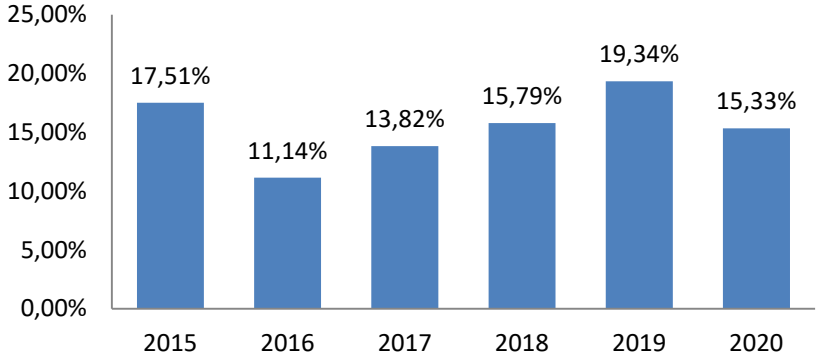

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

نلاحظ أيضا أن هناك تذبذب واضح في معدل العائد على حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر AGB إذ يتراوح ما بين 11.14% و19.34% ويفسر هذا التذبذب الى زيادة ونقص صافي الأرباح، حيث كانت مرتفعة في سنة 2015 بنسبة 17.51%، ثم انخفضت سنة 2016 الى 11.14% وهي أدنى نسبة شاهدها البنك خلال المدة المبحوثة وهذا يرجع لتدني النتيجة المحققة خلال هذه السنة، ثم عاودت الارتفاع خلال السنوات 2017 و2018 و2019 بلغت على التوالي 13.82%، 15.79%، 19.34% وهي أعلى نسبة شاهدها البنك خلال المدة المبحوثة وتدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل للبنك، ثم انخفضت سنة 2020 الى 15.33% نتيجة تدني النتيجة المحققة، حيث كلما ارتفع معدل العائد على حقوق الملكية زادت كفاءة إدارة البنك في استغلال أموال البنك الممتلكة وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح أما انخفاضه فيشير الى تمويل متحفظ من القروض.

أما فيما يخص مضاعف حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات بداية من سنة 2015 الى غاية سنة 2020 بعد حسابه تحصلنا على هذه النسب والممثلة في الشكل التالي:

الشكل(3-10): تطور مضاعف حقوق الملكية مابين 2015-2020

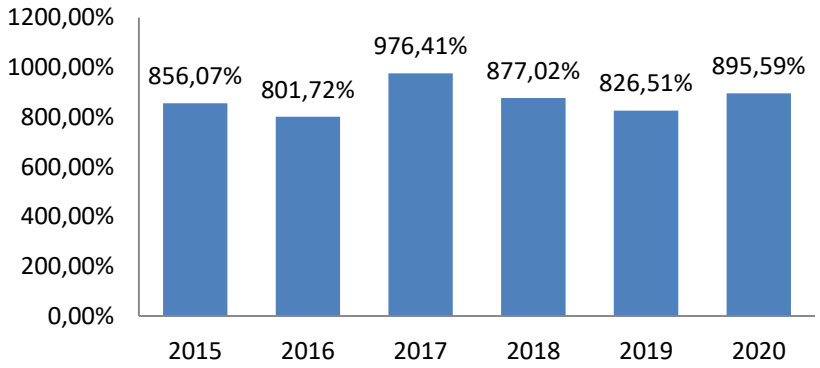

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

نلاحظ أن مضاعف حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر AGB شاهد تذبذب خلال هذه المدة إذ يتراوح ما بين 801.72% و976.41% ويفسر هذا التذبذب الى زيادة ونقص اجمالي الأصول مقابل اجمالي حقوق الملكية، ويقوم مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية ويقيس الرفع المالي كما يمثل مقياسا لكل من الربح والخسارة، حيث كان مرتفعا في سنة 2015 بنسبة 856.07%، ثم انخفض سنة 2016 الى 801.72% وهي أدنى نسبة شاهدها البنك خلال المدة المبحوثة، ثم عاود الارتفاع في سنة 2017 الى 976.41% وهي أعلى نسبة شاهدها البنك ويشير هذا الارتفاع الى درجة اكبر من التمويل الخارجي مقارنة بحقوق الملكية، ثم انخفض خلال السنوات 2018 و2019 حيث بلغ على التوالي 877.02%، 826.51، ثم ارتفع سنة 2020 الى 895.59%، وكلما كان مضاعف حقوق الملكية مرتفعا أدى الى زيادة العائد على حقوق الملكية وذلك في الحالات التي يكون فيها صافي الدخل موجبا إلا انه يشير في نفس الوقت الى مخاطر رأس مال مرتفعة.

ج/ معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف:

بعد حساب معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف لبنك الخليج الجزائرAGB لسنوات بداية من سنة 2015 الى غاية سنة 2020، تحصلنا على هذه النسب والممثلة في الشكل التالي:

الشكل(3-11): تطور معدل العائد على الأموال المتاحة مابين 2015-2020

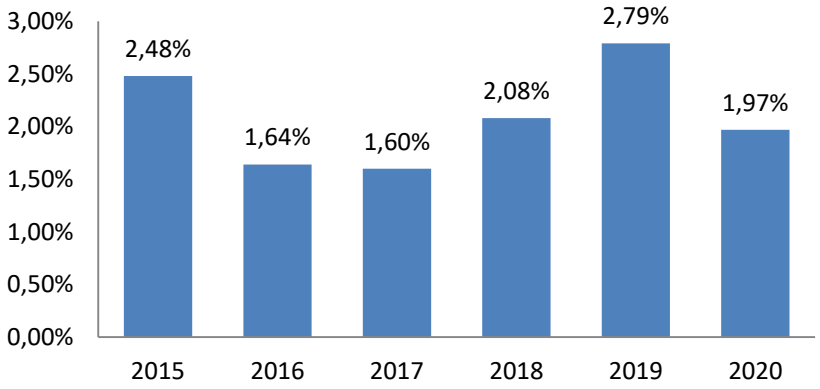

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

نلاحظ أن معدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف لبنك الخليج الجزائرAGB متقلب ومتغير إذ يتراوح بين 1.60% و2.79% ويعود سبب ذلك الى تذبذب صافي الأرباح، حيث كان مرتفعا سنة 2015 بنسبة 2.48%، ثم انخفض خلال السنوات 2016 و2017 حيث بلغ على التوالي 1.64%، 1.60%، ثم ارتفع خلال السنوات 2018 و2019 حيث بلغ على التوالي 2.08%، 2.79% وهي أعلى نسبة شاهدها البنك خلال المدة المبحوثة وهذا يدل على أن البنك قد حقق أرباحا في توظيف أمواله المتاحة في الأصول المربحة وهذا مؤشر جيد له خلال هذه السنة ويدل أيضا على كفاءة البنك في إدارة أمواله المتاحة، ثم انخفض سنة 2020 الى 1.97% ويفسر هذا الانخفاض الى انخفاض صافي الأرباح بالمقارنة مع ارتفاع حجم كل من حقوق الملكية والودائع.

د/ معدل العائد على الودائع:

بعد حساب معدل العائد على الودائع لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات بداية من سنة 2015 الى غاية سنة 2020، تحصلنا على هذه النسب والممثلة في الشكل التالي:

الشكل(3-12): تطور معدل العائد على الودائع مابين 2015-2020

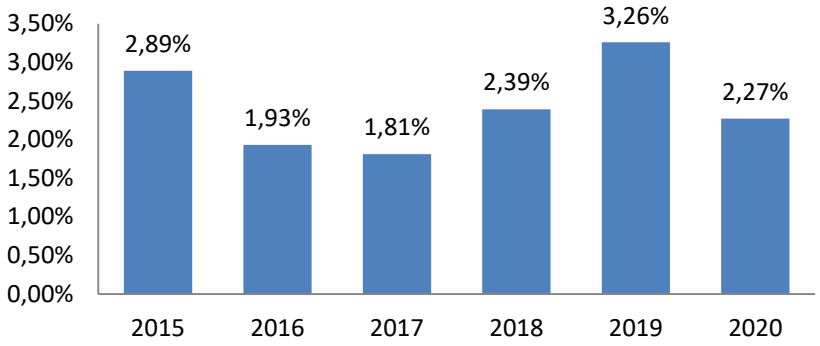

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

نلاحظ أن معدل العائد على الودائع لبنك الخليج الجزائر AGB شاهد تذبذبا واضحا خلال هذه السنوات إذ يتراوح بين 1.81% و3.26% ويعود سبب ذلك الى زيادة وانخفاض صافي الأرباح مقابل حجم الودائع، حيث كان مرتفعا سنة 2015 بنسبة 2.89%، ثم انخفض خلال سنوات 2016 و2017 حيث بلغ على التوالي 1.93%، 1.81%، ثم ارتفع خلال السنوات 2018 و2019 حيث بلغ على التوالي 2.39%، 3.26% وهو أعلى معدل حققه البنك خلال هذه السنوات ويدل هذا الارتفاع على كفاءة البنك في إدارة استثماراته وقدرته على توليد الأرباح من الودائع التي يحصل عليها، ثم انخفض سنة 2020 الى 2.27% ويفسر هذا الانخفاض الى انخفاض صافي الأرباح مقابل ارتفاع حجم والودائع.

هـ/ نسبة هامش الربح:

بعد حساب نسبة هامش الربح لبنك الخليج الجزائر AGB لسنوات بداية من سنة 2015 الى غاية سنة 2020، تحصلنا على هذه النسب والممثلة في الشكل التالي:

الشكل(3-13): تطور نسبة هامش الربح مابين 2015-2020

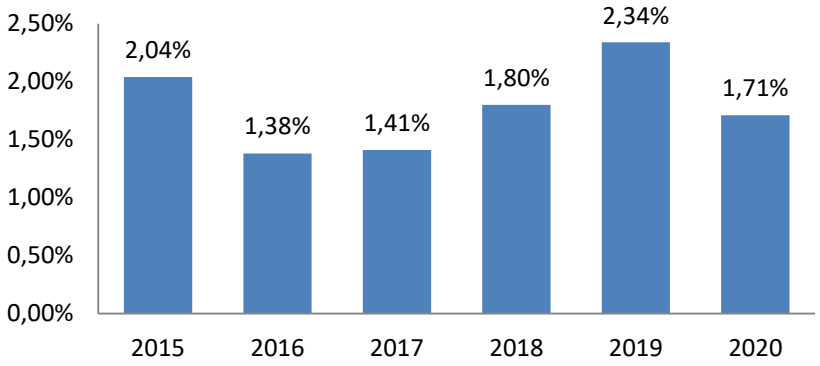

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على ما سبق

نلاحظ أن نسبة هامش الربح لبنك الخليج الجزائرAGB متقلبة ومتغيرة إذ تتراوح بين 1.38% و2.34% ويعود سبب ذلك الى ارتفاع وانخفاض صافي الأرباح مقابل ارتفاع إجمالي الأصول، حيث كانت مرتفعة سنة 2015 بنسبة 2.04%، ثم انخفضت سنة 2016 الى 1.38%، ثم ارتفعت خلال السنوات 2017 و2018 و2019 مقدرة ب 1.41%، 1.80%، 2.34% وهي أعلى نسبة سجلها البنك في سنة 2019 ويفسر هذا الارتفاع الى ارتفاع صافي الأرباح مقابل إجمالي الأصول وهذا يدل على تحسن الأداء التشغيلي لإدارة البنك، ثم انخفض سنة 2020 الى 1.71% ويفسر هذا الانخفاض الى انخفاض صافي الأرباح مقابل ارتفاع إجمالي الأصول وهذا يعني عموما أن البنك يواجه صعوبة في تحقيق الأرباح.

2-مناقشة النتائج:

من خلال اختبار الفرضيات توصلنا الى النتائج التالية:

- يعتبر توفير السيولة من أهم وظائف البنوك التجارية.
- الربحية هي الهدف الأساسي للبنوك التجارية.
- هناك علاقة عكسية بين السيولة والربحية.

لا شك أن هذه النتائج تثبت صحة الفرضيات المطروحة:

من خلال هذه النتائج وبعد دراستنا لبنك الخليج الجزائر فيما يتعلق بكل من السيولة والربحية، نقول أن توفير السيولة أمر ضروري وهو من أهم وظائف البنوك التجارية تزداد السيولة مع زيادة نسبة الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية وتنخفض بزيادة نسبة التوظيف وتبين من خلال الدراسة أن البنك يحتفظ بمستوى مقبول من السيولة وهذا من اجل الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، أما فيما يخص الربحية فهي الهدف الأساسي للبنوك التجارية لان الهدف الأول للبنوك التجارية هو تحقيق الربح كما تعتبر مقياس يقيس مدى قدرة البنوك التجارية على استخدام مواردها بكفاءة عالية لضمان تحقيقها لعوائد عالية في غضون فترة زمنية معينة ومن خلال الدراسة ومن خلال معدل كل من العائد على إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على الودائع والعائد على الأموال المتاحة ونسبة هامش الربح تبين أن البنك حقق أرباح خلال سنوات الدراسة لكنها منخفضة مقارنة بالسيولة المحتفظ بها من طرف البنك وهذا يدل على العلاقة العكسية الموجودة بين السيولة والربحية فكلما زادت السيولة انخفضت الربحية والعكس صحيح، فمثلا يمكن للبنك أن يحتفظ بقدر كبير من السيولة يكفي لتغطية احتياجاته لكنه بالمقابل سيخسر أرباحا كان سيحققها لو أنه استخدم هذه السيولة، فإذا استثمر البنك كل أمواله قد يحقق أرباحا كبيرة لكن هناك مخاطرة في حالة حدوث خسارة أو حدوث عمليات سحب مفاجئة وهذا سيؤدي إلى كارثة مالية قد تؤدي بالبنك إلى الفشل والإفلاس، ومن هنا يأتي التعارض أو العلاقة العكسية بين السيولة والربحية، فالربحية يجب أن تكون مستقرة وتسعى للنمو وذلك لتحقيق عائد مستقر لأصحاب الودائع وأصحاب الأسهم والعمل على زيادته لأن ذلك يحسن صورة البنك ويعزز ثقة المودعين فيه مما يزيد من موارد البنك وحصته في السوق ومنه يجب على البنك أن يختار القروض والاستثمارات التي تتناسب مع قدرته على تحمل المخاطر فالربح يتناسب طرديا مع المخاطرة، وقد تؤدي الاستثمارات الخطرة في بعض الأحيان إلى حدوث خسائر كبيرة تؤثر على سمعة البنك وثقة العملاء فيه.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول تقديما عاما لبنك الخليج الجزائر بما في ذلك نشأته وتعريفه ومختلف مساهميه بالإضافة الى هيكله التنظيمي ثم المبحث الثاني تناول مؤشرات قياس السيولة والربحية لدى بنك الخليج الجزائر بعد عرض الميزانية لسنوات من سنة 2015 الى سنة 2020 وأخيرا المبحث الثالث تعرضنا فيه الى إلى تفسير وتحليل نسب كل من السيولة والربحية المتحصل عليها، ولاحظنا أن نسب السيولة مرتفعة مقارنة مع نسب الربحية وهذا يدل على أن السيولة والربحية قيدين متعاكسين.

الخاتمة العامة

الخاتمة

يعد القطاع البنكي من أكثر القطاعات الاقتصادية اندماجا في الاقتصاد العالمي، فالنجاح الاقتصادي لأي دولة مرهون بوجود بنوك قوية وسليمة تعمل ضمن بيئة مالية مناسبة، وبعد محاولتنا لدراسة موضوع إشكالية تحقيق التوازن بين هدفي السيولة والربحية في البنوك التجارية توصلنا إلى أن إدارة السيولة في البنوك التجارية تعد أمرا بالغ الأهمية نظرا للمخاطر التي قد تنتج عن فشل البنوك في المحافظة على المستويات الملائمة للسيولة لديها، والتي تؤدي في معظمها إلى تدني ربحية البنوك وفشلها كمؤسسات مالية، وتعتبر إدارة مخاطر السيولة مؤشر فعال لتحسين وزيادة ربحية البنوك التجارية وللموازنة بين السيولة كسياسة وتحسين الربحية كهدف يتطلب على البنوك زيادة الربحية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإدارة الجيدة للودائع والسيولة، لذا يعتبر التوفيق بين السيولة والربحية تحديا للبنوك التجارية الجزائرية، وبناء على ذلك وللإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة والتي تتمحور حول ما مدى نجاح البنوك التجارية في عملية التوفيق بين هدفي السيولة والربحية تناول الموضوع ثلاث فصول منها فصلين نظريين الأول تضمن إدارة السيولة في البنوك التجارية تعرضنا فيه الى تطور فكرة السيولة ومختلف مفاهيمها ومكوناتها واهم مؤشرات قياسها والعوامل المؤثرة فيها بالإضافة الى مخاطر السيولة وإدارتها حسب ما جاءت به لجنة بازل والثاني تناول الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية تطرقنا فيه الى مختلف مفاهيم الربحية وأهميتها وكذا العوامل المؤثرة فيها بالإضافة الى مؤشرات قياسها وكيفية تحسينها في البنوك التجارية والتعارض بين السيولة والربحية وأساليب التوفيق بينهما وفصل تطبيقي الذي تم فيه دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB فتطرقنا الى نشأته وتعريفه بالإضافة الى مختلف مساهميه وهيكله التنظيمي، والذي يعتبر من أهم البنوك في الجزائر من خلال تقديمه لمختلف الخدمات المصرفية والمالية المتنوعة التي تلبي كافة احتياجات جميع العملاء من الشركات والأفراد.

حيث تم تقدير مستوى السيولة في بنك الخليج الجزائر AGB من خلال حساب وتحليل مؤشرات السيولة المصرفية للبنك والمتمثلة في نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية ونسبة التوظيف، واتضح أن بنك الخليج الجزائر AGB يتمتع بسيولة جيدة وله القدرة على الوفاء بالتزاماته خاصة قصيرة الأجل، وتم أيضا قياس الربحية لبنك الخليج الجزائر AGB من خلال حساب وتحليل مؤشرات الربحية والمتمثلة في معدل العائد على إجمالي الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأموال المتاحة، معدل العائد على الودائع ونسبة هامش الربح، قد توصلنا الى أن بنك الخليج الجزائر AGB قد حقق أرباح وعوائد مالية مقبولة نوعا ما خلال فترة الدراسة 2015-2020.

خلصت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها:

- للسيولة أهمية بالغة في البنوك التجارية لأنها تسمح بتلبية متطلبات عملائها من المال، سواء من خلال سحب ودائعهم أو من خلال الاقتراض منها.
- تعتبر السيولة حاجز أمان وخط دفاع للبنك في حالة وجود السحوبات المرتفعة وتأمين أولي للمودعين لاسترداد ودائعهم في أي وقت ويدون أي خسارة، كما أن توفير حجم مناسب من السيولة لتلبية الطلب المحتمل من القروض يساهم في توسع البنك مستقبلا.
- تعتبر الربحية الهدف الرئيسي الذي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقه وتنشأ أهمية هذا الهدف من كونه مصدرا مهما من مصادر التمويل الداخلية أو الذاتية وتحقيقه يشير إلى فاعلية القرارات المالية، كما أنها مقياس يقيس مدى كفاءة إدارة البنك.
- الأرباح ضرورية لمواجهة المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك.
- بعد حساب نسبة كل من الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية تبين أن لبنك الخليج الجزائر القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة على ذمته في مواعيدها المحددة، وكلما زادة نسبة الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية زادت السيولة وبالتالي زادت قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، أما فيما يخص نسبة التوظيف فهي مرتفعة مقارنة بالنسب السابقة وهذا ما يعني قدرة البنك على تلبية القروض المصرفية إلا أنه قد تظهر خطورة باتجاه السيولة في حالة السحب المفاجئ لان نسبة التوظيف ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة، أي أن السيولة تزداد بانخفاض نسبة التوظيف.
- بعد حساب نسب الربحية والمتمثلة في العائد على إجمالي الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأموال المتاحة، العائد على الودائع، نسبة هامش الربح تبين أن بنك الخليج الجزائر قد حقق أرباح وعوائد مالية مقبولة نوعا ما.
- هناك علاقة عكسية بين السيولة والربحية، بمعنى كلما ارتفعت السيولة انخفضت الربحية والعكس صحيح، فبعد حساب نسب السيولة والربحية لبنك الخليج الجزائر اتضح أن نسب الربحية منخفضة مقارنة بنسب السيولة.

قائمة المراجع:

1/الكتب

1. ارشيد عبد المعطي، وعلي خربوش حسني، اساسيات الادارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.

2. إسماعيل ابراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

3. البديري حسين جميل، البنوك مدخل محاسبي واداري، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

4. زياد رمضان، ادارة الاعمال المصرفية، دار صفاء للنشر والتزيع، الاردن، 1997.

5. طارق عبد العال حماد، ادارة السيولة في الشركات والمصارف، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2012.

6. عبد الغفار حنفي، و عبد السلام ابو قحف، الادارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1993.

7. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

8. محمد مصطفى نعمات، ادارة البنوك، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

2/المذكرات

ا-باللغة العربية

1. احمد علي حسين، نمط العلاقة بين الربحية والسيولة والملاءة وأثرها في إنتاجية المصرف، اطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2019.

2. سيرين سميح أبو رحمه، السيولة المصرفية وأثرها في العـائد والمخـاطرة، رسالة ماجستير، غزة، الجامعة الإسلامية كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، 2019.

3. شيماء يونس، اثر السيولة النقدية في مستوى اداء المصارف، اطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية،2014.

4. طبي عائشة، ادارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والاقتصادية للبنوك، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2017.

5. غانم مرهج، دور الاوراق المالية الحكومية في امتصاص السيولة الفائضة لدى المصارف التجارية، رسالة ماجستير، دمشق، كلية الاقتصاد، 2014.

6. لعراف زاهية، تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020.

7. نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، اطروحة دكتوراه، سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2014.

8. نصر رمضان احلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، رسالة ماجستير، غزة، كلية الـتجارة، 2013.

ب-باللغة الإنجليزية

1.MAAKA, Z. A. (2013, OCTOBER). THE RELATIONSHIP BETWEEN LIQUIDITY RISK AND FINANCIAL. THE DEGREE OF MASTER'S . BUSINESS ADMINISTRATION. SCHOOL OF BUSINESS, UNIVERSITY OF NAIROBI.

3/المجلات

1. ابراهيم عبد الرحمن نجلاء، و عويد الفارسي تهاني، اثر السولة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية للفترة2010–2019، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد الرابع، العدد الثاني عشر، 2020.

2. الجيلالي التومي حمزة، و موراد تهتان، اثر كل من حجم البنك والربحية والسيولة على هيكل رأس المال في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد09، 2018.

3. الغافور مختار عبد السلام، اثر مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية في مدينة زلتين، دراسة حالة مصرف الجمهورية فرع زلتين، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الرابع عشر، 2019.

4. بشير دريدي، قياس اثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة، دراسة حالة بنك البركة للفترة، 2010–2015، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد11، العدد01، 2018.

5. بوجميعة عمر، والعرابي حمزة، اثر ادارة السيولة على ربحية البنوك الاسلامية، دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة 2009–2017، مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال،المجلد06، العدد02 جانفي 2020.

6. بولحبال فريد، إدارة المخاطر ودورها في كبح وتخفيض مخاطر الإئتمان البنكي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد7، العدد3، ديسمبر2020

7. بونيهي مريم، الإدارة الحديثة لمخاطر السيولة المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجلة الإقتصاد الجديد العدد 15 ،المجلد02، 2016.

8. تهتان موراد، شروقي زين الدين، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد01، 2014.

9. حدة فروحات، عمر الفاروق زرقون، وعلي بن ساحة، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، مجلة الباحث (01)18 – 3613-1112 ISSN، 2018.

10. حمد محمد، واحمد فريد ناجي، مخاطر السيولة واثرها على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، 2017.

11. رجراج وهيبة، ادارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد05، 2014.

12. سارة ادبوب، وسعدية قصاب، اشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في اطار فائض السيولة في البنوك التجارية خلال الفترة 2001-2015، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد16، العدد23، 2020.

13. صليحة عماري، وعلي بن ثابت، التقييم المالي للبنوك باستخدام مؤشرات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد5، العدد2، 2018.

14. محمد اليفي، اثر متغيرات العمل المصرفي على السيولة، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري للفترة 1992-2010، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد08، افريل2016.

15. محمد نواف عابد، دراسة مقارنة لتقييم الاداء المصرفي بالإعتماد على مؤشرات السيولة والربحية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للفترة 2010-2017، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، العدد الثامن، ديسمبر 2018.

16. محمد نواف عابد، اياد زملط، اثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الاداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد01، 2019.

17. منذر مرهج، عبد الواحد حمودة، رامي اكرم مزيق، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل متعدد المتغيرات، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد36، العدد2، 2014.

18. نضال رؤوف احمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد السادس والثلاثون، 2013.

19. نوري م.م بلال، والكروي سعيد، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، لا توجد سنة.

4/مواقع الانترنت

1. AGB, Rapport Annuel, 2009.

2. AGB, Rapport Annuel, 2011.

3. AGB, Rapport Annuel, 2013.

4. AGB, Rapport Annuel, 2015,2016,2017,2018,2019,2020.

5. AGB, Rapport Annuel, 2019.